مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.553
19 April 1990
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والخمسين بعد الخمسمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد احمد كمال (باكستان)

٠٦٩ب/GE.90-60779

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٥٣ لمؤتمر نزع السلاح .

يتابع المؤتمر اليوم ، وفقا لبرنامج عمله ، النظر في المسائل المعلّقة . وحسبما جرت عليه العادة ، ووفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يمكن لأي عضو يود أن يشير أي موضوع يتصل بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك .

وفي هذا الخصوص ، يسرّني إعلامكم بأن رئيسي وفدي الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في المفاوضات الثنائية بشأن الأسلحة النووية والفضائية سيدليان اليوم ببيانين في هذه الجلسة العامة بشأن حالة هذه المفاوضات . وإنني على يقين من أن هذا التطور المستحسن سيكون موضع تقدير جميع الأعضاء ، إذ أن من شأنه أن يعزز دور هذا المؤتمر بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح . ولذلك اسمحوا لي أن أرحب ترحيبا حارا بالسفيرين ريتشارد ر . بيرت ويوري نازاركين وكذلك السفير ديفيد سميث الذي سيلقي علينا كلمة اليوم أيضا .

كما أود أن أشير الى أنه يوجد بيننا اليوم الممثل الجديد لتشيكوسلوفاكيا في المؤتمر السفير جوراج كراليك الذي يشارك في عملنا اليوم لأول مرة . والسفير كراليك قد عمل في جنيف لمدة طويلة ويسرني أن أرحب به ترحيبا حارا نيابة عن المؤتمر وأن أتعهد له بتعاوني الشخصي وتعاون وفدي معه .

كما أود إعلامكم بانني أعتزم اليوم أن أعقد ، فور انتهاء قائمة المتكلمين ، جلسة غير رسمية للمؤتمر للنظر في طلبين وردا في الأسبوع الماضي من دولتين من غير الدول الأعضاء للمشاركة في أعمال المؤتمر . وبعد انتهاء الجلسة غير الرسمية ، سنستأنف الجلسة العامة فورا لاضفاء الطابع الرسمي على أية قرارات ربما يكون قد تم الاتفاق عليها بصورة غير رسمية .

ولدي على قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والسنغال ويوغوسلافيا ورومانيا وبولندا .

وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، السفير ليدوغار .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية): السيد الرئيس ، لقد رحبتم بالفعل بالسفير ريتشارد بيرت رئيس وفد الولايات المتحدة الى المفاوضات بشأن الأسلحة النووية والفضائية ، والسفير ديفيد سميث كبير مفاوضي الولايات المتحدة في

المحادثات بشأن الدفاع والفضاء . وأود إن سمحتم لي أن أضيف فقط أن السفير بيرت قد واصل مسيرة حياته المهنية المميزة حيث شغل عددا من المناصب الرفيعة المستوى منها منصب مساعد وزير الخارجية للشؤون الأوروبية وأحدثها منصب سفير الولايات المتحدة في جمهورية المانيا الاتحادية . وهو يشغل منصبه الحالي مزودا بخبرة طويلة ورفيعة المستوى في ميدان تحديد الأسلحة النووية فضلا عن الشؤون السياسية والعسكرية وشؤون الأمن القومي عموما . لقد عمل السفير سميث بدرجة عالية من التفوق في مسائل الدفاع والفضاء على مدى عدد كبير من السنين وهو ينتقل الى وظيفته الحالية هنا في جنيف من منصب رفيع المستوى في هيئة موظفي مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة . وهو ليس غريبا عن أعمال هذا المؤتمر ، إذ شارك لمدة تزيد عن سنتين في وفد الولايات المتحدة الى مؤتمر نزع السلاح خلال أواسط الثمانينات .

إننا نقترح أن يطلع السفير بيرت المؤتمر على أحدث التطورات ، كما نراها ، في محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الأمريكية السوفياتية ، وهي التطورات التي حدثت منذ آخر مرة أطلع فيها السفير بيرت المؤتمر على أحدث التطورات في شهر آب/أغسطس . وسيعقبه السفير سميث الذي سيطلع المؤتمر على الوضع الحالي للمفاوضات بشأن الدفاع والفضاء . ويسرّ وفد الولايات المتحدة الى مؤتمر نزع السلاح أن يكون قادرا على اتاحة لقاءات الاطلاع هذه كجزء من جهودنا المستمرة الرامية الى إبقاء المؤتمر على علم بالتقدم المحرز في هذه المناقشات الثنائية الهامة بشأن تحديد الأسلحة .

أشكركم يا سيادة الرئيس وأود أن تأذنوا لي باعطاء الكلمة للسفير بيرت .

السيد بيرت (الولايات المتحدة الأمريكية): أود أن أشكر السفير ليدوغار على كلماته الودية في تقديمي لكم . لقد عرفت "ستيف" منذ مدة طويلة . وهو يتمتع بخبرة ومقدرة عظيمة ، والولايات المتحدة تشعر بالاعتزاز لكونه يرأس وفدنا هنا في مؤتمر نزع السلاح . والواقع أن تعيينه في هذا المنصب الهام هو تعبير عن تقديرنا البالغ لهذه المؤسسة . كما أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس على كلماتكم الرقيقة وعلى اتاحة الفرصة لي للتحدث أمام مؤتمر نزع السلاح . وانني أتمنى لكم كل النجاح خلال فترة رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح .

ومرة أخرى يسرني أن أتحدث الى أعضاء مؤتمر نزع السلاح حول حالة المفاوضات بشأن الأسلحة النووية والفضائية في جنيف . وكما ذكر ستيف ليدوغار ، فإن السفير ديفيد سميث ، كبير مفاوضي الولايات المتحدة في محادثات الأسلحة الدفاعية والفضائية ، موجود معي وسيناقش موضوع هذه المفاوضات بعد لحظات .

لقد جئت الى هنا قبل ثمانية أشهر لمناقشة هدف الولايات المتحدة في محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) . إن هدفنا هو انجاز معاهدة تنص على اجراء تخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ، وتعزز الاستقرار وبالتالي تقلل من خطر نشوب حرب نووية . وقد قلت وقتها إنه بالنسبة للرئيس جورج بوش ، ما من شيء له أولوية أعلى من التوصل الى اتفاق منصف وبعيد المدى يؤدي الى تعزيز السلم .

وقد حدث الكثير منذ آخر زيارة قمت بها للتأكيد على هذه التصريحات . أولا ، لقد اجتمع الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف في مالطة والتزما بحل المسائل الرئيسية في هذه المفاوضات قبل اجتماع القمة التالي بينهما الذي سيبدأ في ٣٠ أيار/مايو في واشنطن . ثانيا ، اجتمع وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر ووزير الخارجية السوفياتي إدوارد شيفردنادزه في شباط/فبراير في موسكو بهدف تعزيز الأهداف والأولويات التي تم تحديدها في مالطة . وفيما يتعلق بمحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية ، لم يؤد هذا الاجتماع الى تبادل شامل في وجهات النظر فحسب ، بل أيضا الى اتفاق في بعض المجالات الهامة التي سأبحثها بعد لحظات . ثالثا ، لقد توصلنا الى اتفاق مع الاتحاد السوفياتي بشأن بعض تدابير التحقق التجريبي التي اقترحها الرئيس بوش لأول مرة في حزيران/يونيه الماضي . وكما تذكرون ، فإن الرئيس بوش قد اقترح في شهر حزيران/يونيه الماضي أن تبذل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي جهدا خاصا للاتفاق على سلسلة من تدابير التحقق العملي وتنفيذها . وترمي هذه التدابير الى تحسين التحقق من معاهدة بشأن خفض الأسلحة الاستراتيجية والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاستراتيجي . وستعطي هذه التدابير للطرفين خبرة عملية في اجراءات التحقق . وأخيرا فقد اجتمع وزير الخارجية الأمريكي ووزير الخارجية السوفياتي مرة أخرى قبل أسبوعين في واشنطن . وفي حين أنه كان هناك شيء من خيبة الأمل في هذه الاجتماعات ، فإن الوزيرين قد اتفقا بالفعل على جدول أعمال مدهش يهدف الى حل قائمة شاملة من المسائل في مفاوضات خفض الأسلحة الاستراتيجية من قبل مؤتمر القمة الأمريكي - السوفياتي .

ونتيجة لجميع هذه العوامل ، فقد تم احراز تقدم هام بشأن أهم المسائل الرئيسية ، وقد اكتسبت المفاوضات قوة دافعة لم يسبق لها مثيل . وكمثال على السرعة التي تجري بها محادثاتنا ، فقد اجتمعت منذ عودتي من واشنطن صباح يوم الاثنين مع نظيري الموقر والمقتدر ، السيد يوري نازاركين ، وذلك في سبع مناسبات مختلفة . وأود الآن أن أبرز بايجاز بعض مجالات التقدم فضلا عن بعض المسائل الاضافية التي تجري مناقشتها هنا في جنيف .

أولا ، في حين سيناقش السفير سميث حالة محادثات الأسلحة الدفاعية والفضائية ، اسمحوا لي أن أذكر فقط أن السوفيات قد اتخذوا في الاجتماع الوزاري الذي عقد في وايومينغ في السنة الماضية خطوة هامة وإيجابية في مجال الربط . وفي

الاجتماع الوزاري الذي عقد في موسكو في شهر شباط/فبراير ، أوضح السوفيات موقفهم بأن أعلنوا أنهم لئن كانو يفضلون إدراج بيانات متفق عليها في معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية فيما يتعلق بالانسحاب اذا ما قام أحد الطرفين بالغاء معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية أو بالانسحاب منها ، فإن هذا لا يشكل شرطا مسبقا للاتفاق في محادثات خفض الاسلحة الاستراتيجية . وهذا يزيل عقبة رئيسية تعترض سبيل التوصل الى إتفاق بشأن خفض الاسلحة الاستراتيجية وتنفيذه .

إن مسالة ما سيلي معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية قد أصبحت أيضا موضوعا رئيسيا بالنسبة لي وللسفير نازاركين . وفي اجتماعات موسكو التي عقدت في وقت سابق من هذه السنة ، فوّضنا الوزير بيكر والوزير شيفردنادزه الشروع في مثل هذا الحوار . وقد قدم السوفيات مقترحات لاجراء هذه المناقشات - التي بدأ البعض يطلق عليها اسم "المحادثات النووية والفضائية الثانية" - رغم أن تفاصيل ما ستشمله هذه المفاوضات التالية ليست واضحة في هذه المرحلة .

لقد ثبت أن مسالة القذائف الانسيابية هي مسالة صعبة يطول بحثها . وقد اتخذ الجانبان في الاجتماع الوزاري الذي عقد في موسكو في وقت سابق من هذه السنة خطوات واسعة في اتجاه حل مسائل ما يسمى بالقذائف الانسيابية التي تطلق من الجو وما يسمى بالقذائف الانسيابية التي تطلق من البحر . وقد استمرت هذه المناقشات في جنيف وفي الاجتماعات التي عقدت في واشنطن في الاسبوع الماضي . وقد ظهرت مشاكل جديدة ولكنني ما زلت آمل في أن تتم تسوية الاختلافات التقنية المتبقية بشأن هذه المسائل . وفيما يتعلق بالقذائف الانسيابية التي تطلق من الجو ، اقترب الطرفان من التوصل الى اتفاق بشأن نهج شامل يتضمن قواعد تتعلق بتخصيص القذائف الانسيابية التي تطلق من الجو وأحكاما خاصة بالتمييز بين ما هو نووي وما هو تقليدي من القذائف الانسيابية التي تطلق من الجو . وتحتل مسالة الحد الادنى لمدى القذائف الانسيابية التي تطلق من الجو مرتبة عالية على قائمة المشاكل التي ما زلنا نعمل من أجل حلها . كما استطعنا حل عناصر هامة من مسالة القذائف الانسيابية التي تطلق من البحر ، حيث اتفقنا على نهج اعلاني ملزم سياسيا . ولكن بعض المواضيع مثل مدى القذائف الانسيابية التي تطلق من البحر وما اذا كانت الاعلانات ستشمل فقط القذائف الانسيابية النووية التي تطلق من البحر أو أنها ستعالج أيضا القذائف الانسيابية التقليدية التي تطلق من البحر هي مواضيع لا تزال مطروحة على بساط البحث ، ضمن مسائل أخرى .

وفيما يتعلق بمسالة فرض الحدود العددية على القذائف التسيارية غير الموزعة والرؤوس الحربية المخصصة لها ، اتفق الطرفان في موسكو على عدم فرض هذه الحدود إلا على القذائف التسيارية المتحركة العابرة للقارات . وبذلك فإن القذائف التسيارية

غير الموزعة والموجودة في الموقع ، والقذائف الانسيابية غير الموزعة ، والقاذفات الثقيلة غير الموزعة لن تخضع لقيود عددية . وبالاضافة الى ذلك ، اتفق الجانبان أيضا على نظام يحكم موقع وحركة جميع القذائف التسيارية غير الموزعة . ويجري التفاوض على هذه الاتفاقات أيضا في جنيف .

وقد قمت والسفير نازاركين بإفراد مسألة عدم رفض تقديم بيانات قياس البعد الناجمة عن تجارب اطلاق القذائف التسيارية وذلك لكي تكون موضع اهتمامنا الشخصي . وهذا يمثل أحد مجالات التحقق التي ستحدد ما اذا كانت محادثات خفض الاسلحة الاستراتيجية تعزز أمننا واستقرارنا الاستراتيجي عن طريق تعزيز الشفافية في كلا الجانبين . وفي حين لا تزال هناك بعض المسائل الهامة ، فقد اتفقنا على عناصر رئيسية لنظام يكفل امكانية الحصول على هذه البيانات . ولئن كانت هذه الاحكام ستدرج في معاهدة بشأن خفض الاسلحة الاستراتيجية ، فسيتم تنفيذها عند التوقيع على المعاهدة من خلال تبادل للرسائل .

وأود أن أبلغكم في هذا الصباح بأن الطرفين قد أحرزا أيضا تقدما كبيرا بشأن مسألة مدة المعاهدة . ففي اجتماعات واشنطن ، توصل الجانبان الى اتفاق عام على أن معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية ستظل سارية لمدة ١٥ سنة ما لم يجبّها اتفاق لاحق أو يتم تمديدها بموجب اتفاق متبادل . ونحن نعمل الآن هنا في جنيف على الانتهاء من التفاصيل المتبقية .

كما أن الوفدين في جنيف يعملان على معالجة طائفة من المسائل الاخرى الهامة التي تتسم بطابع أكثر تقنية . فنحن على سبيل المثال نجري مناقشات نشطة فيما يتعلق بالتحقق من القذائف التسيارية المتحركة العابرة للقارات ، واجراء تخفيضات في أسلحتنا على مراحل ، وتخصيص الرؤوس الحربية للأنواع المرتقبة من القذائف التسيارية .

ومنذ بدء الجولة الثالثة عشرة من المفاوضات في أواخر كانون الثاني/يناير ، ما برحنا أنا والسفير نازاركين ووفدينا نعمل بجد لسد الفجوات في نص المعاهدة وصياغة أفكار بناءة من شأنها أن تفي برغبة كلا البلدين في حل جميع المسائل الرئيسية بحلول اجتماع القمة الذي سيعقد في حزيران/يونيه .

وفي الاجتماع الوزاري الذي عقد في واشنطن في الاسبوع الماضي ، اتفق الوزير بيكر والوزير شيفردنادزه على قائمة بالمسائل التي أصدرا تعليمات إلى وفديهما في جنيف لكي يحاولا حلها بحلول انعقاد اجتماع القمة . ويمكن القول إن اثنين من أهم

هذه المواضيع هما موضوع عدم الاحتيال على أحكام المعاهدة وموضوع التفاصيل الخاصة بنظام تحقق سليم يشكل التفتيش الموقعي جوهره . وفيما يتعلق بموضوع عدم الاحتيال على أحكام المعاهدة ، نواصل أنا والسفير نازاركين حاليا المناقشات التي أجريناها مع وزيرينا في واشنطن في الاسبوع الماضي . ويمكنني القول بأن الجانبين قد أحرزا تقدما كبيرا بشأن هذه المسألة وأن كلا الجانبين قد أبديا مرونة . وثمة مسألة ثانية هي مسألة نظام التحقق الذي يتفق كلا الطرفين على أنه سيشتمل على نظام تفتيش فريد لم يسبق له مثيل . وعندما يستعرض المؤرخون هذه المعاهدة ، قد يتبين تماما أن أهم جانب وحيد لمعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية قد تمثل في اجراءات التفتيش الفائقة التي تم تطبيقها . وسيقوم المفتشون بزيارة كل المنشآت العسكرية الاستراتيجية الهامة تقريبا التابعة للجانب الآخر ، ويمكن لتأثير معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية على بناء الثقة والشفافية العسكرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أن يكون عميقا . وفي اعتقادي أن هذه الآثار لمعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية على بناء الثقة والشفافية ستعزز علاقات أفضل بين بلدينا . وقد أدمج في معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية اليوم نحو ١٣ نوعا مختلفا من عمليات التفتيش .

وفي بعض الحالات ، أدت تدابير التحقق التجريبي التي اقترحها الرئيس بوش والمقترحات السوفياتية المماثلة إلى ازالة عدة عقبات ، ولا سيما تلك العقبات التي تحول دون التوصل إلى اتفاق بسبب سوء فهم العمليات والاجراءات الخاصة بعمليات التفتيش . وفي شهر أيلول/سبتمبر ، وقع الوزير بيكر والوزير شيفردنادزه على أول هذه التدابير ، وهو اتفاق حول توجيه اخطار بشأن التمرينات الاستراتيجية التي تشتمل على قاذفات ثقيلة . وبالاضافة إلى ذلك ، فقد توصلنا إلى اتفاق حول المزيد من هذه التدابير . ومن هذه الخطوات تدابير التحقق والاستقرار بالنسبة لعمليات التفتيش المبكرة الخاصة بالمركبات العائدة وعروض القاذفات الثقيلة . فبموجب اقتراحنا الخاص بتفتيش المركبات العائدة على سبيل المثال ، تم تصور أن يبيّن كل جانب من الجانبين اجراءات التفتيش المقترحة الخاصة به من أجل التحقق من أن أنواعا محددة من القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من البحر لا تحمل عددا من الرؤوس الحربية يزيد عن ذلك العدد المخصص لها . والواقع أن أول عمليات التفتيش التجريبي هذه ستجري في الاسبوع القادم عندما سيسافر المسؤولون الأمريكيون والسوفيات إلى قاعدة F.E.Warren الجوية في وايومنغ في الولايات المتحدة للتأكد من سلامة الاجراءات الخاصة بعدّ الرؤوس الحربية التي تزود بها قذيفة MX .

وأخيرا ، فقد أجرينا تجارب عملية تبادلية لأساليب تطبيق تقنيات استدلال فريدة على القذائف التسيارية ، وهي عملية يشار إليها بعملية "تحديد هوية" القذائف . وقد اجتمع الخبراء من بلدينا هنا للمشاركة في هذا التمرين . إن بطاقة

"الهوية" التي تلصق على القذيفة ستكون أساسا بمثابة "بصماتها" مما يكفل أن تكون كل قذيفة من القذائف التي يمتلكها كلا الجانبين قابلة لتحديد هويتها بصورة فريدة .

وكما ترون فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد نفّذا الآن سلسلة من هذه التدابير . ومن شأن هذه التدابير أن تحسن إلى حد بعيد الشفافية وإمكانية التنبؤ في عملية تحديد الأسلحة .

لقد كانت هذه الأشهر القليلة الماضية حافلة بالنشاط إذ تتقارب مواقف كلا الجانبين سعيا إلى تحقيق هدفنا المشترك . واسمحوا لي أن أحاول في ملاحظاتي الختامية أن أتطرق لمغزى معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية .

من الواضح أننا نشهد فترة من التغير السياسي الكبير في العلاقات بين الشرق والغرب . وبالنظر إلى أثر هذه التغيرات ، فإن لدى البعض نزعة إلى الاعتقاد بأن الأحداث قد تجاوزت ابرام معاهدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية . وفي رأينا أن هذا الاعتقاد هو خطأ كبير . ومن الواضح في رأينا أنه كان لاستراتيجية الردع الموسع الأمريكية أثر معزز للاستقرار على العلاقات بين الشرق والغرب وعلى السلم العالمي . ومما لا شك فيه أن الحالة المتغيرة داخل الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية تتيح فرصا جديدة هامة للتقليل من خطر نشوب حرب نووية ، ولكنه يجب علينا أن نتناول أي تعديل لاستراتيجيتنا القائمة بشعور من الحذر البناء . وفي رأينا أن التغييرات العشوائية لاستراتيجية الأمن الأمريكية ومبدأ الردع الموسع يمكن أن تساعد في اضعاف الاستقرار خلال فترات التغير السياسي الكبير .

ان معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية ستكون أول اتفاق لتحديد الأسلحة في التاريخ يؤدي بصورة فعلية إلى خفض عدد الأسلحة النووية الاستراتيجية . وفي الوقت نفسه ، فإن أحكام هذه المعاهدة تتيح اتباع نهج منظم ازاء هذا التخفيض الذي يعزز الاستقرار وبالنظر إلى التغير السريع في العالم الذي يحيط بنا ، فإن من الأهمية بمكان تدوين منجزاتنا وما توفره من استقرار . إن الولايات المتحدة ، إذ تضع هذا في اعتبارها ، تترقب انعقاد اجتماع القمة الوشيك مع الاتحاد السوفياتي بقدر كبير من التفاؤل والشعور بتحقيق انجاز تاريخي .

السيد سميث (الولايات المتحدة الأمريكية): السيد الرئيس ، أود أولا أن أشكركم على كلمات الترحيب الرقيقة التي وجهتموها إليّ وأن أشكر أيضا السفير ليدوغار على كلمات ترحيبه الرقيقة . والواقع أنه ليسرّني أن أعود إلى هنا في مؤتمر نزع السلاح - فقد قضيت عددا من السنين هنا وانه ليطيب لي أن أرجع إلى محيط

آلفه حيث أجد في الواقع بعض الوجوه المألوفة لدي . ولذلك فإن وجودي هنا معكم اليوم لا يشرفني فحسب بل يسرني بالغ السرور أيضا .

انني اقدر هذه الفرصة التي أتيحت لي لكي أشاطر مؤتمر نزع السلاح منظوراتنا بشأن المفاوضات حول الدفاع والفضاء . لقد تحدث اليكم سلفي السفير كوبر ، في شهر آب/أغسطس الماضي . ومنذ ذلك الحين ، حدثت عدة تطورات ايجابية رغم أنه لا تزال هناك مجالات خلاف رئيسية .

لقد كان للولايات المتحدة هدف ثابت طوال تاريخ محادثات الأسلحة الدفاعية والفضائية على مدى خمس سنوات . فنحن نسعى إلى تسهيل الانتقال التعاوني إلى ردع أكثر استقرارا يعتمد بصورة متزايدة على الوسائل الدفاعية غير النووية ضد القذائف التسيارية الاستراتيجية إذا ما تبين أنها ممكنة . ويعتمد التوازن الاستراتيجي اليوم اعتمادا يكاد يكون حصريا على الأسلحة الهجومية النووية . والانجازات المحققة في مجال التكنولوجيات غير النووية ترجّح الآن امكانية الجمع بين قدر أكبر من الاعتماد على وسائل الدفاع المتطورة وبين تثبيت التخفيضات في الوسائل الهجومية الاستراتيجية من أجل زيادة تقليل خطر الحرب .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ، تعتمد الولايات المتحدة نهجا متطلعا إلى الأمام في المحادثات حول الدفاع والفضاء . ونحن نسعى إلى تأمين كامل حقوق الاختبار للتكنولوجيات الدفاعية المتطورة حسبما تسمح به معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ . ونحن نسعى إلى تحرير رادارات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المركبة في الفضاء وبدائلها من الحدود البالية الطراز التي تفرضها معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . إن مقترحات الولايات المتحدة ستتطلب اجراء مناقشات جدية وشاملة مع الاتحاد السوفياتي بشأن تدابير محددة من أجل الانتقال التعاوني قبل أن يقوم أي من الطرفين في المستقبل بوزع وسائل دفاعية متطورة بما يتجاوز الحدود الحالية التي تفرضها معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . كما أن من شأن مقترحات الولايات المتحدة أن تكفل حقوق وزع هذه الوسائل بعد انتهاء هذه المحادثات . وأخيرا فإن الولايات المتحدة تسعى ، من خلال تدابير تحقيق القدرة على التنبؤ - أي تدابير بناء الثقة - إلى تجنب المفاجئات التكنولوجية في المستقبل عن طريق تشجيع قدر أكبر من الوضوح في أنشطة كلا الجانبين في ميدان الدفاع ضد القذائف التسيارية الاستراتيجية .

إن العنصر الرئيسي في نهج الولايات المتحدة يتمثل في معاهدتنا المقترحة بشأن الدفاع والفضاء التي ترمي إلى تسهيل الانتقال التعاوني . ويستبقي المشروع الذي أعدته الولايات المتحدة ، والذي تمت تحديثه في شهر كانون الاول/ديسمبر الماضي ، التفاهمات الرئيسية التي تم التوصل إليها في اجتماع القمة الذي عقد في واشنطن عام ١٩٨٧ ويأخذ في الاعتبار نتيجة اجتماع وايومنغ الذي عقده الوزير بيكر والوزير شيفردنادزه في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وفي ذلك الاجتماع ، تخلى الاتحاد السوفياتي عن مطالبته بالتوصل إلى اتفاق بشأن تحديد فترة لعدم الانسحاب من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . كما تخلى الاتحاد السوفياتي عن الربط بين توقيع وتنفيذ معاهدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية من ناحية ، والتوصل إلى اتفاق جديد حول الدفاع والفضاء من ناحية أخرى . وقد رحبت الولايات المتحدة بهذه الخطوة .

وينص مشروع المعاهدة الذي أعدته الولايات المتحدة على إجراءات يمكن بموجبها لأي من الطرفين أن يعلن عن عزمه على وزع وسائل دفاعية استراتيجية عن طريق توجيه إشعار واقتراح تدابير محددة لتنفيذ عملية انتقال تعاوني . ويطلب من الطرفين إجراء مناقشات مكثفة على مدى ثلاث سنوات للتدابير المحددة المقترحة وآثارها على الاستقرار الاستراتيجي . وفيما بعد ، وما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك ، فإنه إذا قرر أحد الطرفين الشروع في عمليات وزع الوسائل الدفاعية بما يتجاوز تلك الحدود التي تسمح بها معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، فسيتعين عليه أن يوجه إشعارا آخر قبل مدة ستة أشهر .

وتتيح هذه الآلية المقترحة سبيلا أكثر استقرارا لوزع الوسائل الدفاعية المتطورة مما يتيحه البديل الحالي المتمثل في ممارسة حكم الانسحاب على أساس المصلحة العليا الوارد في معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وتسمح هذه المعاهدة لأي من الطرفين بالانسحاب ووزع الوسائل الدفاعية بعد توجيه إخطار مدته ستة أشهر فقط . ومن شأن آليتنا الجديدة المقترحة أن تساعد في ضمان إجراء حوار معقول وحسن التوقيت بشأن كيفية تحقيق انتقال مستقر وتعاوني .

كما أن مشروع المعاهدة المنقح الذي أعدته الولايات المتحدة يعكس كامل حقوق الطرفين بموجب معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية في استحداث واختبار الشبكات والعناصر المتطورة للقذائف المضادة للقذائف التسيارية التي يتم وزعها في الفضاء . ومن أجل بناء الثقة ومنع وجود تصورات خاطئة بشأن هذا الاختبار ، قدمت الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ضمانات بشأن التجارب الفضائية . فهي تضمن للاتحاد السوفياتي بأن التجارب التي تجريها الولايات المتحدة للقذائف المضادة للقذائف التسيارية الموزعة في الفضاء ، وهي تجارب تسمح بها معاهدة القذائف

المضادة للقذائف التسيارية ، لا يمكن أن تشكل وزعا محظورا للوسائل الدفاعية . وقد تعهدت الولايات المتحدة بالا تجري تجارب لأحد عناصر شبكة قذائف مضادة للقذائف التسيارية تستند إلى مبادئ فيزيائية أخرى وتكون قادرة على أن تحل محل قذيفة معترضة من القذائف المضادة للقذائف التسيارية إلا على أساس عدد محدود من توابع اختبار القذائف المضادة للقذائف التيسارية . وترمي هذه التجارب إلى مواجهة قذيفة تسيارية استراتيجية أو عناصرها في مسار التحليق . ولن يزيد عدد توابع اختبار القذائف المضادة للقذائف التسيارية التابعة للولايات المتحدة والموجودة في المدار في الوقت نفسه عن عدد يقل كثيرا عن ذلك العدد المرتبط بأي قدرة واقعية للقذائف الموزعة . ولزيادة بناء الثقة ، اقترحت الولايات المتحدة ، كتدبير لتحقيق القدرة على التنبؤ ، توجيه إخطارات فيما يتعلق بعمليات إطلاق توابع اختبار القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وتجاربها ، وتغييرات مداراتها ، وعمليات استردادها من مداراتها .

كما اقترحت الولايات المتحدة أن يسمح لكلا الطرفين باستحداث أو اختبار أو وزع رادارات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وبدائلها دون تقييد . ومن شأن هذا أن يحول دون ظهور مشاكل التعريف والتحقق التي يمكن أن تنشأ في المستقبل نظرا لتطور التكنولوجيا الفضائية ومن شأنه أن يشجع تطور أجهزة الاستشعار القائمة في الفضاء والمعززة للاستقرار .

وثمة مفهوم رئيسي آخر في مشروع المعاهدة الذي أعدته الولايات المتحدة يتمثل في ضمان القدرة على التنبؤ في تنمية العلاقات الاستراتيجية الأمريكية السوفياتية من أجل تقليل خطر نشوب حرب نووية . وقد تم الاتفاق على هذا الهدف في اجتماع القمة الذي عقد في واشنطن في عام ١٩٨٧ . وفي عام ١٩٨٨ ، اقترحت الولايات المتحدة تدابير خاصة بالتنبؤ من أجل تحقيق هذا الهدف . وتشتمل هذه التدابير على تبادلات سنوية للبيانات البرنامجية ، واجتماعات الخبراء ، وجلسات الإطلاع ، والزيارات إلى المختبرات ، ومشاهدات الاختبارات في ميدان الدفاع الاستراتيجي ضد القذائف التسيارية . وسيتم تنفيذ هذه التدابير على أساس طوعي وتبادلي وقابل للمقارنة . ويتمثل الغرض منها في تحقيق فهم أفضل لأنشطة كل من الجانبين في مجال الدفاع ضد القذائف التسيارية في وقت مبكر يبدأ بمرحلة البحوث - أي قبل سنوات من ظهور الوسائل الدفاعية المتطورة في الميدان .

وفي الاجتماع الوزاري الذي عقد في وايومنغ ، بدأ وزير الخارجية بيكر في بذل جهد لمعرفة ما إذا كان من الممكن توسيع مجالات الاتفاق بشأن تدابير التنبؤ لكي تصبح بمثابة مجال منفعة متبادلة . ومن أجل حفز فهم زملائنا السوفيات لتدابير التنبؤ

التي اقترحتها الولايات المتحدة من أجل "الزيارات إلى المختبرات" ، عرض الوزير بيكر إجراء تجربة عملية مباشرة . وقد دعا مجموعة من الخبراء السوفيات إلى زيارة مختبرين من مختبرات الولايات المتحدة التي تجري بحوثا في مجال مبادرة الدفاع الاستراتيجي . وجرت الزيارة في شهر كانون الاول/ديسمبر الماضي وكانت ناجحة جدا . وقد وصف صديقي السفير يوري نازاركين ، الذي قاد هذه المجموعة ، الزيارة بانها كانت تدبيرا مفيدا من تدابير بناء الثقة . وتم عقد جلسات إطلاع للخبراء السوفيات ، وشاهدوا المعدات الالكترونية على الطبيعة ، وأتيحت لهم فرصة لطرح العديد من الاسئلة على العلماء الامريكيين الذين يجرون البحوث . وكان الغرض من الزيارة تعزيز الشفافية وحفز المفاوضات بشأن تدابير التنبؤ . وبعد هذه الزيارة ، سررنا عندما قبل الاتحاد السوفياتي مفهوم الزيارات إلى المختبرات كتدبير من تدابير التنبؤ .

وفي الاجتماع الذي عقد بين الوزير بيكر ووزير الخارجية شيفردنادزه في واشنطن في وقت سابق من هذا الشهر ، اقترحت الولايات المتحدة أن يتفق الجانبان على تدابير تنبؤ في شكل اتفاق مستقل - غير مرتبط بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . ويدعو مشروع الاتفاق الذي أعدته الولايات المتحدة الطرفين إلى تنفيذ تدابير التنبؤ التي بيَّنتُها للتو . ولبيان الكيفية التي يمكن بها تطبيق هذا الاتفاق ولتزويد مفاوضاتنا بالمعلومات ، اقترحت الولايات المتحدة في جنيف في الشهر الماضي التنفيذ النموذجي المتبادل لتدابير التنبؤ التي اقترحتها الولايات المتحدة بالنسبة لمشروع واحد تابع لكل جانب من الجانبين . وقد كان المشروع الذي اختارته الولايات المتحدة هو مشروع دراسة الانماط المميزة بالاشعة دون الحمراء . وقد طلبنا من الاتحاد السوفياتي أن يختار مشروعا سوفياتيا لاغراض التنفيذ النموذجي . وتتمثل فكرة الولايات المتحدة في أن يجري الطرفان "اختبارا" قبل تنفيذ اتفاق التنبؤ المستقل . والمبادرة في هذا الخصوص مماثلة للمبادرة في "الاختبارات" في المفاوضات الاخرى - اختبار التحقق المشترك في المحادثات الامريكية السوفياتية بشأن تجارب الاسلحة النووية ، وتدابير التحقق والاستقرار في مفاوضات خفض الاسلحة الاستراتيجية ، والاختبار الثنائي بشأن تبادل البيانات والتحقق في المناقشات الامريكية السوفياتية الثنائية بشأن الاسلحة الكيميائية . وتم مؤخرا إحراز تقدم هام بشأن تدابير التنبؤ . ويوافق الطرفان على أنه ينبغي لهما توسيع نطاق هذا التقدم وتعزيزه .

وفيما يتعلق بالمسائل المتبقية في مفاوضاتنا ، لا يزال يتعين فعل الكثير من أجل التوصل إلى معاهدة بشأن الدفاع والفضاء تتيح التوصل إلى قدر أكبر من الاستقرار في السنوات القادمة حيث ستفسح التكنولوجيات الجديدة المجال أمام التقليل من التهديد الذي تشكله القذائف التسيارية . ومن شأن تحقيق هذا الهدف أن يسهم في تحقيق قدر أكبر من الامن للمجتمع الدولي قاطبة وأن يكون بمثابة أول انتقال تعاوني في تاريخ العلاقات الاستراتيجية الامريكية - السوفياتية .

وبعد أن تحدثت عن جهودنا الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق انتقال تعاوني نحو المزيد من الاعتماد على الوسائل الدفاعية الاستراتيجية المضادة للقذائف التسيارية ، أعتقد أنه من المفيد أن أبحث بإيجاز التزام الولايات المتحدة بهذه الوسائل الدفاعية والمساهمات التي يمكن أن تقدمها . وقد قال الرئيس بوش ، في مختبر لورنس ليفرمور الوطني في ٧ شباط/فبراير ، إن "للدفاع الاستراتيجي في التسعينات مغزى أكبر بكثير منه في أي وقت مضى..." . وأضاف قائلا في وقت لاحق من اليوم نفسه في سان فرانسيسكو: "لنكن واضحين: إن هذا المفهوم الدفاعي المحض لا يهدد أي شخص في أي مكان من العالم . وإذا كان سيتعين استخدامه قط - لا سمح الله - فسيستخدم ضد القذائف لا ضد الناس ." .

ويمكن فهم تشديد الرئيس على قيمة الوسائل الدفاعية على أفضل وجه من حيث كيفية مساهمة هذه الأسلحة في تعزيز الأمن الدولي خلال الفترة المتبقية من هذا القرن وفي القرن القادم . وهناك أربعة أسباب رئيسية لامكانية افضاء الوسائل الدفاعية الفعالة إلى عالم أكثر أمانا . أولا ، إن منع نشوب الحرب النووية يجب أن يظل هدفا أساسيا . ومن شأن الوسائل الدفاعية الاستراتيجية الفعالة والقابلة للبقاء أن تعزز الردع وأن تقلل من خطر الحرب عن طريق إضفاء درجة كبيرة من التعقيد على عملية تخطيط وتنفيذ توجيه ضربة أولى باستخدام القوات الهجومية الاستراتيجية . ثانيا ، مع قيام الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بإجراء تخفيضات كبيرة في أسلحتهما الهجومية الاستراتيجية ، يمكن للوسائل الدفاعية المتطورة أن تلعب دورا متعاظما في تجنب الآثار المترتبة على ما يحتمل أن تتعرض له هذه التخفيضات من إلغاء وتهرب وغش . ثالثا ، لقد أخذت تظهر تهديدات جديدة يمكن للوسائل الدفاعية غير النووية الفعالة أن توفر حماية كبيرة ضدها . ومع قيام المزيد من البلدان بتطوير القذائف التسيارية ، إلى جانب الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية ، ستتزايد التهديدات التي يتعرض لها المجتمع الدولي . رابعا ، يمكن للوسائل الدفاعية الفعالة أن توفر حماية ضد عمليات الإطلاق الطارىء أو غير المصرَّح به للقذائف التسيارية . وإذا ما وقع مثل هذا الحادث الرهيب ، فستكون قيمة الأسلحة الدفاعية في إنقاذ الأرواح البشرية عظيمة جدا . إن الولايات المتحدة ، إذ تأخذ في اعتبارها هذه الغايات وما تتسم به من أهمية الآن ، عازمة على الإبقاء على خيار تطوير ووزع الوسائل الدفاعية المتطورة والفعالة عندما تكون هذه الوسائل جاهزة ، وذلك بوتيرة محسوبة وبطريقة تعاونية . وهذا هو هدفنا في المحادثات حول الدفاع والفضاء .

لقد شُرّفتُ بالتحدث إلى مؤتمر نزع السلاح اليوم . وإنني أتمنى لكم أطيب التمنيات باختتام الدورة الربيعية بنجاح وآمل أن تتاح لي الفرصة للكلام في هذه الهيئة مرة أخرى في المستقبل .

الرئيس: أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على عرضه البيانات التي سمعناها للتو وعلى كلماته اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس . وفي الوقت نفسه ، أود أيضاً أن أشكر رئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية في المحادثات الثنائية بشأن الأسلحة النووية والفضائية ، السفير ريتشارد ر. بيرت ، وكذلك السفير ديفيد سميث ، على بيانيهما اللذين أتاحا للمؤتمر معلومات عن حالة هذه المفاوضات . وأعطي الكلمة الآن لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السيد باتسانوف .

السيد باتسانوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): بما أنها المرة الأولى التي يتحدث فيها الوفد السوفياتي في جلسة عامة في شهر نيسان/أبريل أود أولا أن أعرب عن ارتياحنا لكونكم ، سيدي الرئيس ، ترأسون أعمال المؤتمر خلال هذا الشهر . فقد سبق لنا أن خبرنا مباشرة مهارتكم الدبلوماسية الفائقة ولباقتكم واخلاصكم لمهمتكم ، ونلاحظ الآن بارتياح أن جميع هذه الخصال تجلت من جديد خلال هذا الشهر الذي يستكمل الجزء الربيعي من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٠ . وفي أثناء ذلك ، ازدادت أعمال المؤتمر اتساعاً . وأخذ المؤتمر بقيادتكم يعقد جلسات غير رسمية بشأن البندين ٢ و٣ من جدول الأعمال . ويسرنا أيضا أننا سوف نعقد غداً أول مناقشة غير رسمية بشأن المشكلة الأساسية المتمثلة في تعزيز أعمال المؤتمر . وغني عن البيان أن الوفد السوفياتي يتمنى لكم خاتمة لهذا الشهر لا تقل نجاحاً عن مستهله . وأود في الوقت نفسه أن أعرب من جديد عن امتناني لسفير نيجيريا الموقر ، السيد أزيكيوي ، لقيادته أعمال المؤتمر في اذار/مارس . وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تمنياتي للسفيرين الموقرين اللذين يغادراننا أو لعلهما غادراننا فعلاً للنهوض بمهمات جديدة ، وهما ممثل البرازيل الموقر ، السفير أزامبوجا ، وممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية السفير فون ستولبناغيل .

وأود أيضاً أن أعرب عن ترحابي الخالص بزميلنا الجديد ، سفير تشيكوسلوفاكيا الموقر ، السفير كراليك ، الذي يشترك اليوم في أعمالنا للمرة الأولى ، وأتمنى له كل النجاح في هذه المهمة . وسُرّ الوفد السوفياتي كذلك بنبأ القيام مؤخرا بتعيين زميلتنا القديمة السيدة سينيجيورجيس من اثيوبيا سفيرة لبلدها في المؤتمر .

وقد استمع المؤتمر توأً لبياني السفيرين الموقرين بيرت وسميث ، اللذين تطرقا إلى حالة المحادثات الثنائية السوفياتية الأمريكية بشأن الأسلحة النووية والفضائية . وأود الآن أن أدعو السفير نازاركين ، رئيس الوفد السوفياتي في المحادثات المتعلقة بالأسلحة النووية والفضائية ، لكي يتحدث إليكم عن هذا الموضوع . ومعظم أعضاء المؤتمر يعرفون السفير نازاركين معرفة جيدة لأنه ترأس وفد الاتحاد السوفياتي مدة عامين لغاية نهاية نيسان/أبريل من العام الفائت . وترأس السفير نازاركين قبل ذلك الدائرة المختصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية

والفضاء في وزارة الشؤون الخارجية في موسكو . وقد اضطلع لسنوات طويلة بدور نشط في مسائل نزع السلاح ، ولا سيما في الميدان المتعدد الأطراف ، سواء في نيويورك أو في جنيف . فمن بعد اذنكم ، سيدي الرئيس ، أعطي الكلمة للسفير نازاركين .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): أود قبل كل شيء أن أعرب عن امتناني للفرصة التي أتيحت لي اليوم بالتحدث أمام مؤتمر نزع السلاح ، هذا المحفل الأساسي للمفاوضات المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح ، الذي تهيأ لي الاشتراك في أعماله منذ فترة قريبة نسبياً . ويسرني أن أرى في هذه القاعة الوجوه المألوفة لزملائي وأصدقائي القدامى في أعمال مؤتمر نزع السلاح ، كما يسرني أن أرحب بالسفراء الجدد الذين عُينوا ممثلين لكينيا وهولندا والصين واليابان وكندا وفنزويلا والولايات المتحدة والمكسيك وأخص بالذكر منهم ممثل تشيكوسلوفاكيا الذي يحضر للمرة الأولى اليوم جلسة للمؤتمر .

وأود أن أطلب من هذه الوفود أن تنقل إلى رؤسائها السابقين السفراء سايمون بولوت ، وروبرت فان شايك ، وفان غووكسيانغ ، وشوسي يامادا ، ومونتنيي مارشان ، وأدولفو راوول تايلاردات ، وماكس فريدرسدورف ، وألفونسو غارثيا روبلس وفراتيسلاف فاينار ، أطيب تمنياتي لهم في حياتهم وعملهم المقبلين . وفيما يتعلق بالرحيل القريب لممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية الموقر ، السفير بول يواكيم فون ستولبناجل ، فأود أن أعرب عن أسفي لكون رحيله عن جنيف سيحول دون مواصلة أواصر الصداقة التي نقيمها أنا وزوجتي معه ومع زوجته كارولا . وأتمني له التوفيق كله في منصبه الهام الجديد . وبلغتني أيضا أنباء عن قرب رحيل ممثل البرازيل السفير ماركوس أزامبوجا عن جنيف ، بسبب تعيينه في منصب هام جديد . وفضلاً عن أسفي لرحيله . أود أن أطلب من وفد البرازيل أن ينقل إليه تهانيّ الخالصة . ويسرني من جديد أن أرى في هذه القاعة نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ، السيد فيسنتي بيراساتيغوي الذي يقدم إلى أعمال المؤتمر مساهمة عظيمة الفائدة وفائقة الكفاءة .

وقد أصغيت ببالغ الاهتمام والعناية إلى البيانين اللذين أدلى بهما زميلاي وصديقاي ، رئيس وفد الولايات المتحدة في المحادثات السوفياتية الأمريكية بشأن الأسلحة النووية والفضائية السفير ريتشارد بيرت ، والسفير ديفيد سميث .

سنحت لي الفرصة منذ ثمانية شهور ، بأن أحدثكم في هذه القاعة بالذات عن وضع المحادثات بشأن الأسلحة النووية والفضائية حتى ٣ آب/أغسطس من العام الماضي وانني أنوي اليوم الحديث عن التقدم الذي أحرز منذ ذلك الحين في صياغة معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) . فقد كان لقاء مالطة بين الزعيم السوفياتي والزعيم الأمريكي في بداية كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بمثابة الدفعة الحاسمة لتقدم هذه المحادثات .

وجاء اتفاقهما على ضرورة حل كل المشكلات الرئيسية المرتبطة بمعاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية قبل مؤتمر القمة لصيف ١٩٩٠ وعلى ضرورة التوقيع على المعاهدة في نفس السنة ، ليضفي على المحادثات بعداً جديداً من حيث النوعية .

وعلاوة على ذلك ، تبادل الرئيسان السوفياتي والامريكي وجهات النظر بشأن مشكلات المحادثات عن الاسلحة النووية والفضائية من خلال رسائل أبرزت رغبتهما في حل هذه المشكلات .

وكان للقاءات بين السيد ادوارد إ. شفردنادزه وزير الخارجية السوفياتي والرئيس الامريكي جورج بوش في نهاية شهر أيلول/سبتمبر الماضي وبداية شهر نيسان/أبريل من هذا العام وبين السيد جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي والرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف في بداية شهر شباط/فبراير أهمية قصوى . ومعلوم أن هذه اللقاءات عقدت خلال زيارة السيد إدوارد إ. شفردنادزه لواشنطن وزيارة السيد جيمس بيكر لموسكو .

وقد بدأ كل من القيادة السوفياتية والادارة الامريكية الجديدة مرحلة من التكيف المشترك وذلك في الفترة التي سبقت اللقاء بين وزير الخارجية السوفياتي ووزير الخارجية الامريكي في وايومنغ بتاريخ ٢٢ و٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي . وساعد ذلك على تحديد الاولويات السياسية وعلى المناقشة والتوصل إلى خيارات متنوعة . وقد استمرت عبر تلك الفترة الاتصالات بين موسكو وواشنطن بما فيها الاتصالات رفيعة المستوى .

وكان قد سبق للطرفين لدى وصولهما للقاء وايومنغ أن اكتسبا تجربة واسعة في مجال التحاور المبني على الثقة بامكانية بل وبضرورة العمل على تطوير علاقاتهما . وليس من باب المبالغة القول بأن مناقشات وايومنغ بشرت بدخول الحوار السوفياتي الامريكي مرحلة جديدة . وتتميز هذه المرحلة اساساً بانتقال الطرفين من فترة التفاهم إلى فترة العمل المشترك . وقد كان الهدف الاساسي من اللقاء الوزاري الذي عقد في موسكو من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير من هذا العام هو تعزيز التعليمات الصادرة عن قمة مالطة وبذل كل الجهود من أجل حل بعض المشكلات الخاصة ، حيثما أمكن ذلك ، وبالتالي فتح آفاق جديدة لمزيد من العمل البناء والتمهيد لزيارة ميخائيل غورباتشوف إلى واشنطن .

وقد تركزت المحادثات على المشكلات المرتبطة بصياغة معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية ، وساعدت على تحقيق تقدم في عدد من المجالات الهامة . ومن المعلوم أن تاريخ زيارة الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف للولايات المتحدة

(من ٣٠ ايار/ مايو إلى ٣ حزيران/يونيه من هذا العام) كان قد حدد خلال لقاء واشنطن بين وزير الخارجية السوفياتي ووزير الخارجية الامريكي في الفترة من ٤ إلى ٦ نيسان/ ابريل من هذا العام . وسيكون لقاء القمة هذا حدثا بارزا في السياسة العالمية وسيتوج باتفاقات رئيسية بشأن ميادين عدة من العلاقات السوفياتية ـ الامريكية والدولية . إن تطور العلاقات السوفياتية ـ الامريكية على نحو بناء عامل نفيس للاستقرار خاصة وأن العالم يشهد اضطرابات وتغيرات معقدة وأن العديد من البلدان يعيش تطورات داخلية هامة .

لقد تركزت المحادثات خلال لقاء واشنطن على الحد من الاسلحة وتخفيض المشاكل وانصبت أساساً على المسائل المتعلقة بانجاز معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية . ولقيت هذه المحادثات حافزاً سياسياً في الرسالة التي وجهها ميخائيل غورباتشوف إلى رئيس الولايات المتحدة والتي طرحت أفكاراً رئيسية جديدة بخصوص التدابير العامة التي يجب اتخاذها لدفع عجلة الاستقرار الاستراتيجي والحلول التي ينبغي اتباعها في بعض المسائل الهامة من المحادثات بشأن الاسلحة النووية والفضائية . وجدد الطرفان التأكيد على عزمهما ، حسبما قرراه في مالطة ، على السعي إلى توقيع معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية قبل نهاية هذا العام وبالتالي على البدء بتوقيعها بالحروف الاولى خلال زيارة ميخائيل غورباتشوف المقبلة إلى الولايات المتحدة . وقد سعى المتفاوضون في واشنطن للوصول إلى اتفاق بشأن المسائل الاساسية المعلقة في معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية المقبلة ، بما فيها مسالة القذائف الانسيابية التي تطلق من الجو والقذائف الانسيابية التي تطلق من البحر . ولم يمكن للطرفين حتى الآن تجاوز كل الاختلافات القائمة بينهما ولكنهما اتفقا على بذل قصارى جهدهما للتوصل إلى ذلك قبل انعقاد مؤتمر القمة .

ويسعيان حالياً إلى ايجاد حلول شاملة لمشكلتي القذائف الانسيابية التي تطلق من الجو وتلك التي تطلق من البحر وقد بدت بالفعل ملامح اتفاق بين الطرفين بشأن بعض تلك الحلول في حين ما يزال بعضها الآخر موضع خلاف بينهما . إلا أن تلك الحلول يجب أن تكون شاملة ولا يمكننا الوصول إلى اتفاق كامل ما لم تتفق على كل عناصرها . إن هذا هو السير الطبيعي لعملية المفاوضات .

لقد جرى في لقاء واشنطن تبادل متعمق للآراء بشأن المحادثات المقبلة حول خفض الاسلحة الاستراتيجية المقبلة التي ستبدأ مباشرة بعد التوقيع على تلك المعاهدة وذلك لاجراء تخفيضات بنسبة ٥٠ في المائة ، ونحن نعمل على ذلك الآن . وقد قدم الطرف السوفياتي مشروع بيانه المشترك بهذا الموضوع الذي يمكن أن يعتمد في مؤتمر القمة القادم ونحن نرى فيه تعبيراً عن النية في ما سنقوم به بعد توقيع معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية . إننا متفقون مع الطرف الامريكي على أن مؤتمر

القمة القادم هو الفرصة لتحديد أهم آفاق ومجالات العمل على خفض الأسلحة والقوات المسلحة وتجاوز المجابهة العسكرية بين الطرفين . وقد أمضى الطرفان السوفياتي والأمريكي معظم وقتهما خلال المحادثات بشأن الأسلحة النووية والفضائية في جنيف ، في مناقشة التفاصيل العملية في معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية وفي الوثائق المرفقة بها . وبدأت الجولة الثانية عشرة من المحادثات في نهاية أيلول/سبتمبر من العام الماضي ، أي بعد لقاء وايومنغ الوزاري بأمد وجيز ، وانتهت في ٨ كانون الأول/ديسمبر . وفي هذا العام بدأت الجولة الثالثة عشرة في ٢٢ كانون الثاني/يناير وما زالت مستمرة . ونظراً لضخامة حجم أعمالنا فقد اتخذنا اجراءات لجعل المفاوضات مكثفة وشاملة بقدر المستطاع . فعملية التفاوض إذن لم تتوقف في جنيف لا بمناسبة اللقاء الوزاري في موسكو ولا بمناسبة اللقاء الوزاري في واشنطن وذلك رغم أن رئيسي الوفدين شاركا في أعمال كل منهما .

أما فيما يتعلق بوضع المحادثات بشأن الأسلحة النووية والفضائية فقد خصص لمشكلة الفضاء والقذائف المضادة للقذائف التسيارية جزء كبير منها . فنحن نؤمن بوجود ترابط موضوعي بين الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والدفاعية . والمشكلة هي أن تطوير شبكة دفاعية من القذائف المضادة للقذائف التسيارية خاصة الفضائية منها يؤدي بالضرورة إلى تعزيز نوعي وكمي للأسلحة الاستراتيجية الهجومية . وقد اعترف كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بوجود هذا الترابط الموضوعي خلال المفاوضات حول إبرام معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية في ١٩٧٢ ـ كما أُخذت هذه الفكرة في الاعتبار لدى تحديد ولاية المحادثات بشأن الأسلحة النووية والفضائية الجارية حاليا ـ إن الاتحاد السوفياتي يؤيد فكرة الحفاظ على معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وتعزيز نظامها . وقد أصبحت مسألة احترام هذه المعاهدة محور المحادثات بل ومن أكثر القضايا اثارة للجدل ـ وحالت اختلافات الطرفين بهذا الشأن حتى وقت قريب من التوصل إلى معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية المزمع ابرامها . واقترح الطرف السوفياتي في اللقاء الوزاري المعقود في وايومنغ في أيلول/سبتمبر الماضي اتخاذ موقف جديد يمهد السبيل لاتمام معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية . فقد عبّر الاتحاد السوفياتي عن استعداده لتوقيع المعاهدة والتصديق عليها حتى إذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأن مسألة القذائف المضادة للقذائف التسيارية في الموعد المناسب لاتمام المعاهدة ، ولكن على شرط أن يستمر الطرفان في التقيد بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية الموقعة في ١٩٧٢ ـ وقد أعيد التأكيد على هذا الموقف في اللقاءات الوزارية التالية في كل من موسكو وواشنطن . اننا واثقون من ضرورة وعي كل طرف منا بأن انسحابه من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية أو خرقه لها سيعطي الطرف الآخر الحق في الانسحاب من معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية . وعلاوة على ذلك ، طرح الطرف السوفياتي ، لتفادي أي خلاف آخر بشأن مضمون العبارة "احترام معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية الموقعة

في ١٩٧٢" اقتراحاً بتفاوض الطرفين من أجل تمييز الانشطة المحظورة عن الانشطة المسموح بها وفقا لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، كما وضع على جدول أعمال المفاوضات مشروع البروتوكول الاضافي للمعاهدة . ومن جهة أخرى فان الطرف السوفياتي يؤيد القيام ، أثناء المحادثات ، بوضع تدابير بعيدة الاثر لبناء الثقة وللتنبؤ لان ذلك في نظرنا ، سيزيد ثقة الطرفين بأن كلا منهما سيفي بدقة بالالتزامات التي اتخذها على عاتقه بموجب معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وقد طرحنا مشروع اتفاق بهذا الموضوع يتضمن مجموعة من هذه التدابير . وتجدر الاشارة إلى أنه رغم اتفاق الطرفين الاكيد بشأن بعض تدابير التنبؤ ، فلا تزال بينهما اختلافات رئيسية ذات طابع مفاهيمي .

وفيما يتعلق بما أعلنه اليوم السفير ديفيد سميث بصدد مشروع الاتفاق الامريكي بشأن "التدابير الرامية إلى تيسير التحول التعاوني إلى نشر أشكال دفاع استراتيجي مقبلة مضادة للقذائف التسيارية" أود أن أقول ما يلي: إن الغرض الرئيسي من هذا المشروع ، في رأينا ، هو احلاله محل معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية واعطاء الولايات المتحدة فرصة القيام ، وفقاً لبرنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، باستحداث وتجريب الشبكات المضادة للقذائف التسيارية وعناصرها التي تحظرها معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وينص هذا المشروع كذلك على حق الولايات المتحدة في أن تقرر متى شاءت ذلك نشر شبكات مضادة للقذائف التسيارية على نطاق واسع ، بما في ذلك في الفضاء .

ويزعم الوفد الامريكي أن نشر هذه الشبكات المضادة للقذائف التسيارية على نطاق واسع سوف يفضي إلى الاستقرار الاستراتيجي . ونحن لا نوافقه في ذلك . فبناء هذه الشبكات ونشرها واقامة الاسلحة في الفضاء الخارجي لا يمكن إلا أن يخل بالاستقرار الاستراتيجي ويقلص مستوى الامن من حيث أن ذلك سيؤدي لا محالة إلى نشوء منافسة في ميدان الاسلحة الاستراتيجية الدفاعية والهجومية ، أي إلى ازدياد سباق التسلح شدة وخطورة . كما سيؤدي ذلك حتماً إلى تصفية اتفاقات دولية اساسية في ميدان تحديد الاسلحة . واليوم لا يمكن أن يكون الاستقرار والامن إلا متبادلين ولن يتم تحقيقهما بمواصلة سباق التسلح ، وإنما بالتخفيض الدائم للاسلحة الاستراتيجية الهجومية ، مع تحديد النظم الاستراتيجية تحديداً صارماً ، وحظر اقامة الاسلحة في الفضاء وتوسيع تدابير الثقة وامكانية التنبؤ .

لقد سبق لي أن ذكرت مسالة تدابير بناء الثقة وامكانية التنبؤ . ولكني أود في هذا الصدد أن أبدي بعض الملاحظات الاخرى على ما قاله السفير ديفيد سميث . فعلى الرغم من اعتراف الطرفين باهمية وضع وتنفيذ تدابير لبناء الثقة واتاحة التنبؤ ، فان خلافات اساسية لا تزال قائمة بينهما بشأن موضوع هذه التدابير . ولا يمكن في

رأينا قبول ما يؤكده الطرف الامريكي من أن هذه التدابير ترمي إلى تيسير التحول إلى استخدام متزايد للدفاع ، ما دام هذا التحول ذاته سيفضي إلى زعزعة الاستقرار الاستراتيجي والاخلال بالامن . وفي رأينا أنه لا يمكن لتدابير من هذا النوع أن تكون مفيدة إلا إذا كانت ترمي إلى تعزيز الثقة وطمأنة الاطراف إلى احترام الالتزامات الناشئة عن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . ومن الواضح أنه لا يمكن ، دون هذه الطمأنة ، الحديث عن امكانية التنبؤ في ميدان الشبكات المضادة للقذائف التسيارية .

ومن جهة أخرى ، فقد سبق أن أكدت آنفاً وجود قدر من الاتفاق في نهج الاطراف إزاء مختلف تدابير الثقة وامكانية التنبؤ . لذلك فمن الممكن ، في اطار المحادثات ، مواصلة الاعمال الملموسة في هذا الصدد والسعي إلى توسيع الميادين التي تحظى باتفاق الاطراف بشأنها . أما الاقتراحات التي قدمها الطرف الامريكي مؤخرا بغية مباشرة تدابير اختبارية لامكانية التنبؤ ، كما قال السفير سميث ، فإنها الآن قيد الدرس . على أنني سأقول بصفة أولية ما يلي: على الرغم من أن فكرة التدابير الاختبارية تُطرح بصورة متكررة أكثر فأكثر لدى اعداد الاتفاقات المتعلقة ، بنزع السلاح ، ففي الوقت الذي توجد فيه اختلافات أساسية بين الطرفين حول الهدف من تدابير التنبؤ يصعب تنفيذ أي تدابير اختبارية في هذا الميدان . ونرى أنه لا بد قبل كل شيء من تقريب موقف الطرفين ازاء الهدف من تدابير التنبؤ ، قبل التفكير في تطبيق تدابير اختبارية .

وقد أشار السفير سميث إلى زيارة قمتُ بها في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى مختبرين أمريكيين في سان خوان كابيسترانو وفي لوس الاموس بصفتي عضواً في فريق الخبراء السوفياتي . ونرى أن هذه الزيارات تمثل وسيلة من وسائل زيادة الثقة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ومن المفيد اقامة اتصالات بين الخبراء السوفياتيين والامريكيين كما في حالة زيارة هذين المختبرين ، والدراسات شبه الرسمية لجوانب شتى من مشكلة الشبكات المضادة للقذائف التسيارية . وقد أكدت هذه الزيارة من جهة أخرى ، في رأينا ، أهمية هذا الاجراء لكي لا تخرج أنشطة الطرفين في ميدان الشبكات المضادة للقذائف التسيارية عن اطار معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

اسمحوا لي أن أتطرق الآن إلى أعمالنا ضمن مفاوضات معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية . فهذه الاعمال مستمرة على أساس النماذج المدونة في البيانين الصادرين عن مؤتمري القمة في واشنطن (١٩٨٧) وموسكو (١٩٨٨) . ويركز الوفدان كل جهودهما على مناقشة مشاريع نصوص مشتركة للمعاهدة ذاتها وللوثائق المرفقة بها أي للمذكرة التي تتضمن البيانات الأساسية عن الأسلحة الاستراتيجية الهجومية للاتحاد السوفياتي

والولايات المتحدة والبروتوكولات عن إجراءات التفتيش أو التحويل أو الازالة الخ ... وتشتمل مشاريع النصوص هذه على مواد وأحكام اتفقا عليها تماما ، أما لغتها فقد اتفقا عليها اتفاقاً جزئياً . ومن أعسر المشكلات التي تواجهها المحادثات مشكلة تدابير التحقق من احترام المعاهدة المقبلة للأسلحة الاستراتيجية الدفاعية - وبالطبع يعتمد في هذا المجال على الأساليب المتبعة في تنفيذ معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وعلى التجربة المكتسبة من ذلك . إلا أن موضوع ونطاق المعاهدة الجديدة ، المتعلقة بالأسلحة الاستراتيجية ، يتطلبان اتخاذ تدابير أوسع وأبعد أثراً . ولا يخفى على أحد أن معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية تقضي بالحد من الشبكات الاستراتيجية لا بازالتها كليا . وينبغي أن تخضع الأسلحة المتبقية لدى الطرفين لتحقق فعلي . لذا يجب أن تكون تدابير التحقق التي تصاغ حالياً أكثر تعقيداً وشمولا . والعامل الرئيسي في آلية التحقق هو الأنشطة التفتيشية التي تجري عن طريق التفتيش الموقعي بشكل اعتيادي أو عند الشك ، أي بالتحدي ، وعن طريق الرصد المتواصل لوسائل انتاج الأسلحة الاستراتيجية الهجومية - ويقترح مشروع المعاهدة منذ الآن ثلاثة عشر نموذجاً لمختلف عمليات التفتيش - وقد اتفق الطرفان على اجراءات واسعة ومفصلة لهذه العمليات وصاغا معظمها في وثيقة منفردة وهي مشروع البروتوكول المشترك عن التفتيش . ويتضمن مشروع البروتوكول هذا أحكاما بشأن أفرقة التفتيش ووضعها وطرق نقلها إلى مواقع التفتيش ، وبشأن اجراءات اعطاء تعليمات التفتيش ونقل الأجهزة والمعدات الضرورية إلى البلد موضع التفتيش وتوفير السكن والغذاء والرعاية الطبية للمفتشين بالاضافة إلى مسائل أخرى عديدة .

وضمن جهودهما للتفاوض بشأن المواد المتعلقة بالتحقق في المعاهدة وأحكام اجراءاته في بروتوكول التفتيش يسعى الطرفان إلى جعلها أقل تعقيداً مع الحفاظ على فعاليتها واستمراريتها وعلى ثقة كل طرف باحترام الطرف الآخر لالتزاماته بموجبها . وبخصوص آلية التحقق تنص المعاهدة المقبلة على استخدام كل طرف لوسائله التقنية الوطنية للتفتيش وتمنع تدخل الطرف الآخر فيها خاصة ترميزه للبيانات عن قياس البعد التي تُبث خلال عمليات تجربة اطلاق القذائف التسيارية وما زال الطرفان على شيء من الاختلاف بشأن التفتيش الموقعي عند الشك . ونحن واثقون من أن هناك مجالا لحل هذه المشكلة ، ولكن علينا بذل المزيد من الجهود . وكما تعلمون فقد وقع الطرفان خلال لقاء وايومنغ الوزاري في أيلول/سبتمبر الماضي على اتفاق بشأن مبادىء تنفيذ تدابير التحقق التجريبي . وقد وضعا هذه التدابير واتفقا عليها ويعملان على تنفيذها حالياً مع مراعاة بعض عمليات التفتيش الموقعي . ويسعيان إلى ضمان أكبر قدر ممكن من الثقة بفعالية آلية التحقق التي يطورانها وامكانية التعويل عليها . وهنا في جنيف أجرى الخبراء السوفيات والامريكيون بالفعل اختباراً في تحديد هوية الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . ووفقا للبرنامج المتفق عُرضت أمس قاذفات ثقيلة على الخبراء الامريكيين في الاتحاد السوفياتي ، وسيعرض عليهم في فترة لاحقة المخروط الأمامي من

قذيفة تسيارية ثقيلة عابرة للقارات من نوع "SS-18" وقذيفة تسيارية مطلقة من البحر من نوع "SS-N-23" . وسيعرض الطرف الامريكي بدوره للخبراء السوفيات المخروط الامامي من قذيفة تسيارية عابرة للقارات من نوع "MX" بالاضافة إلى قاذفات ثقيلة وقذيفة تسيارية مطلقة من البحر من نوع "Trident-2 SLBM" .

وهناك توافق في الآراء بين الطرفين بشان القذائف التسيارية العابرة للقارات المتنقلة ـ فقد اتفقا أخيراً على فرض قيود على هذه الشبكات . وترتكز الاختلافات بينهما الآن على طرق تطبيق ذلك والتحقق من التزام الطرفين له . والمشكلة الاساسية هي التوصل إلى التوازن الامثل بين ما ينطوي عليه ضمان استمرارية القذائف التسيارية العابرة للقارات من فوائد وبين اعتبارات التحقق من أن الطرفين ملتزمان بالقيود المفروضة على هذه الشبكات . وبالطبع فإن ضمان التحقق من الشبكات المتنقلة أصعب من ضمان التحقق من الشبكات الثابتة . وإذا كان تنقل الشبكات يمكن من زيادة بقائها فيجب أن لا يتم ذلك على حساب التحقق . ونحن نعمل جاهدين حالياً للتوصل إلى حل معقول .

ويركز الوفدان جهودهما كذلك على وضع صيغة تحول دون اخلال الطرفين بالتزامهما بعدم الاحتيال على أحكام المعاهدة المقبلة . وفي هذا السياق ، لا بد من الوقوف في وجه كل الوسائل التي قد تستخدم للاحتيال على أحكام المعاهدة فتقوض فعاليتها . ويبدو أننا الآن على وشك التوصل إلى حل لهذه المشكلة أيضاً .

ومن المسائل المعلقة أيضاً مسالة عدم وزع الاسلحة الاستراتيجية الهجومية خارج الاراضي الوطنية لكل من الطرفين ومسالة التحقق من عدم الوزع . ويتفاوض الطرفان حالياً من أجل اعداد برنامج لازالة الاسلحة الاستراتيجية الهجومية الخاضعة لقرار الخفض . وينصب الاهتمام في هذا المجال على ضمان تنفيذ هذه العملية بوتيرة موزونة وعلى الحفاظ على تعادل في جميع مراحل الخفض بين الطرفين .

ومن أهم التزامات الطرفين بموجب المعاهدة المقبلة التزامهما بتخفيض اسلحتهما الاستراتيجية الهجومية إلى المستويات المتفق عليها . وبالطبع ، يتطلب الوفاء بهذا الالتزام اعطاء ضمانات ثابتة بأن عمليات الخفض الآنفة الذكر هي حقيقية ولا يمكن الرجوع عنها . لذا لا بد من وضع اجراءات مناسبة لتحويل الشبكات المنصوص عليها في المعاهدة أو ازالتها . وعلى هذه الاجراءات أن تحول دون أي تحويل جديد للشبكات المخفضة إلى ما كانت عليه من قبل والجدير بالذكر أن الطرفين قد اتفقا بالفعل على عدد كبير من هذه الاجراءات . ولكن ما زالت هناك بعض المشاكل خاصة المشاكل ذات الطابع التقني التي تعزى إلى وجود فروق بين بعض أنواع الاسلحة السوفياتية والامريكية . إلا أننا على ثقة من قدرتنا على حل هذه المشاكل تماماً .

لقد اكتفيت بعرض بعض المسائل التي لا تشمل مجموع الأعمال التي علينا أن نضطلع بها . ولا بد أن نعي بأن علينا أن نجعل من كل اتفاق سياسي حققناه اتفاقا رسميا. فنحن اذن ما زلنا مطالبين بالكثير خلال المفاوضات .

ولا يسعني إلّا أن أشير إلى مشكلة أخرى تواجهنا . وهي أننا دخلنا الآن المرحلة النهائية من المفاوضات . فقد بذلنا مجهودات كبيرة وبالتالي أصبح من المحتم علينا أن ندرك بوضوح ما ينطوي عليه كل خيار أمامنا ومدى تأثيره على مصالح أمننا القومي وأن نتأكد من انعدام ما قد يخدم مصالح أحدنا على حساب الآخر فنحن أمام خيارات صعبة . إن الطرف السوفياتي أصبح يراعي وبتزايد بعض الاعتبارات الاساسية التي تمليها ضرورة الحصول على تصديق البرلمان السوفياتي للمعاهدة المقبلة . وكثيراً ما سمعنا زملاءنا الامريكيين يقولون بأن قبولهم هذا الحكم في المعاهدة أو ذاك سيعقّد عملية التصديق عليها . إننا الآن وبعد قيام الاصلاح السياسي بالاتحاد السوفياتي نعتمد المعيار ذاته . ومن الواضح أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة هما الآن في موقف واحد ، مما أسفر عن بعض الصعوبات والمشاكل المعقدة . إن الظروف الجديدة تتطلب منا مراجعة بعض أحكام المعاهدة مراراً وتكراراً والتأكد من أنها ملائمة للواقع السياسي الجديد في بلدنا . ولا بد من بحث كل المشاكل بحثاً دقيقاً حتى نتلافى كل الصعوبات في المستقبل ، إذ أن ذلك سيجعلنا واثقين من ثبات اتفاقنا النهائي . إنني أرى أن ذلك سيخدم مصالح الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بل ومصالح بلدان العالم قاطبة . وستساعد المعاهدة على تحقيق مستويات من التوازن النووي أدنى بكثير من المستويات الحالية وعلى تخفيض خطر نشوب حرب نووية وبالتالي على زيادة استقرار الأمن في العالم . وستكون العامل الرئيسي لضمان تحسن العلاقات السوفياتية ـ الأمريكية وبالتالي تحسن كل البيئة السياسية في العالم . وأخيرا ستصبح هذه المعاهدة نقطة الانطلاق نحو اتفاقات أكثر جذرية في مجال تخفيضات الأسلحة الاستراتيجية الهجومية وقيودها النوعية .

لم يعد يفصلنا عن لقاء القمة إلا أمد وجيز وأصبح موعد انعقاد الاجتماع الوزاري من ١٦ إلى ١٩ أيار/مايو قريباً للغاية وعلينا قبل وصول هذا الموعد أن نتوصل إلى خيارات نتفق عليها معاً بشأن القضايا المعلقة في معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية . وقد تلقى الوفد السوفياتي تعليمات ببذل قصارى جهده لدفع عجلة أعمالنا في هذا المجال .

<u>الرئيس</u>: أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السيد باتسانوف ، على بيانه الافتتاحي وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة . وأشكر أيضا رئيس الوفد السوفياتي في المفاوضات الثنائية بشأن الأسلحة النووية

والفضائية ، صديقنا وزميلنا القديم السفير يوري نازاركين ، على البيان الذي ألقاه نوأً عن حالة هذه المفاوضات . وأعطي الكلمة الآن لممثل السنغال ، السفير اليوني سيني .

السيد سيني (السنغال) (الكلمة بالفرنسية): أود أولا وأنا أتحدث للمرة الأولى أمام مؤتمر نزع السلاح خلال دورة ربيع ١٩٩٠ هذه ، أن أعرب لك عن تهنئتي لانتخابك على رأس هذه الهيئة الهامة التابعة للأمم المتحدة . ولأننا نعرف صفاتك كدبلوماسي لامع وخبير في المسائل الدولية ، نحن على يقين أنك ستدير أعمالنا على نحو فعال وموفق . وأود أن أعرب أيضا عن تقديري لجميع الرؤساء السابقين ومن بينهم زميلي آزيكيوي الذين أسهموا في تقدم أعمالنا . بالطبع ، منذ كلمتي الأخيرة أمام هذه الهيئة الموقرة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، غادرنا كثيرون من الزملاء البارزين بينما حضر خلفاؤهم الموقرون لمواصلة هذه المهمة العظيمة داخل هذا المحفل الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف في شؤون نزع السلاح .ومن بين الذين غادرونا ، عميدنا وصديقنا غارسيا روبليس ، الدبلوماسي المكسيكي البارز ، والمدافع عن القيم الإنسانية لأمريكا اللاتينية ، ومهندس معاهدة تلاتيلولكو ، والتجسيد الحي للأمل ، والحائز على جائزة نوبل للسلم وأحد شهود تاريخ هذه الحقبة الأخيرة من القرن . وأرجو من السفير مارين بوش ، خليفه الموقر ، أن ينقل إليه إعجابنا الكبير وتمنياتنا له بالصحة والسعادة وبفترة تقاعد غنية ومكثفة وخصبة من الناحية الفكرية . وأخيرا أعرب عن شكري للسفير ميليان كوماتينا ، الأمين العام للمؤتمر ، وللسفير فيسنتي بيراساتيغي ، نائب الأمين العام ، ولهيئة الأمانة كلها لتعاونهم الطيب والفعال .

بعد ٤٠ عاما من الحرب الباردة ، نحن اليوم شهود لتطور جغرافي سياسي واستراتيجي لم يسبق له مثيل . وبالفعل ، فإن سرعة التغيرات في أوروبا فاجأت حتى أكثر المراقبين السياسيين حنكة . إننا نشهد اليوم عملية نجهل مآلها ولكن انعكاساتها تتجاوز بكثير القارة الأوروبية . وعلى أي حال فإن النظام السياسي العسكري الجديد الذي سينشأ في أعقاب هذه التغيرات لم يتخذ شكلا بعد وهو لا يزال يبحث عن نفسه وفي طور التكوين ، وما يحدث حاليا هو تفكك النظام الدولي الموروث عن الحرب العالمية الثانية والذي كان يقوم على الهيمنة المزدوجة الناجمة عن التخاصم الأيديولوجي والعسكري بين الشرق والغرب ، ولكن بفضل الاسترخاء الذي نشهده اليوم ، يمكن القول إن سنة ١٩٨٩ سنة الاحتفال بمرور مائتي سنة على الثورة الفرنسية ، هي سنة ثورة أيضا في الميدان السياسي وميدان نزع السلاح على السواء . وبالفعل ، لأول مرة في التاريخ نرى دولا حائزة لأسلحة نووية تقبل إزالة فئة كاملة من الأسلحة على الصعيد الثنائي . وأنا أقصد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي . وقد أحاطانا علما توا ممثلاهما الموقران بحالة المفاوضات الثنائية بشأن الأسلحة الاستراتيجية عشية القمة القادمة ، وهي القمة التي نأمل لها كل التوفيق .

وبنفس هذا المنطق ، فإن التخفيضات في القوات التقليدية وتدابير الثقة والتي هي موضوع مفاوضات مكثفة في أوروبا كما هو الحال في فيينا في إطار مؤتمر السلم والتعاون في أوروبا وكذلك المحاولات للبحث عن حلول سلمية للنزاعات الإقليمية ، هي أمور تبين على نحو جلي أن مفهوم الأمن يتجاوز توازن القوى ويقتضي الدخول في عصر من التعاون الدولي .

وبناء عليه ، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يتكيف مع الحقائق الجديدة ، والموقف الدولي المواتي لتحقيق نتائج ملموسة في ميدان اختصاصه وتعزيز مصداقيته . وفي هذا الصدد ، ينبغي الترحيب بالجهود الهائلة التي بذلها مؤتمر نزع السلاح منذ العام الماضي بغية صياغة اتفاقية للحظر الكامل للأسلحة الكيميائية . إن القوة الدافعة التي انبثقت عن مؤتمر باريس في بداية العام الماضي ، جعلت من إزالة المخزونات القائمة ومرافق انتاج الأسلحة الكيميائية وكذلك من الحظر النهائي لانتاج أو حيازة أو تخزين أو نقل أو استخدام هذه الأسلحة ، قضية المجتمع الدولي بأسره التي لا يمكن التخلي عنها . وباختصار ، فإن جميع الدول المشتركة في مؤتمر باريس تعهدت بمضاعفة جهودها داخل مؤتمر نزع السلاح لإبرام اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن .

وهكذا ، فإن اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية حققت في العام الماضي تحت الادارة الماهرة للسفير موريل انجازات قيمة . فقد ساعد السفير موريل بفضل مهارته على إعادة تعريف المفاهيم في "النص المتجدد" بالتوفيق بين وجهات النظر المختلفة . وفي هذا الصدد تجدر الاشارة إلى المكان الذي يحتله المرفق الجديد المتعلق بالأسلحة الكيميائية ، والبروتوكول الخاص باجراءات التفتيش ، والأعمال بشأن تقنيات نظام التحقق المتوخى في الاتفاقية ، والتقدم المنجز بشأن الأحكام الختامية ، والنصوص المتعلقة بتكوين المجلس التنفيذي ، وهي كلها نصوص يمكن الرجوع إليها فيما يتعلق بالسيطرة على الأسلحة الكيميائية . وفضلا عن ذلك ، فإن مؤتمر الحكومات وممثلي الصناعة الكيميائية الذي انعقد في كانبيرا في استراليا في العام الماضي أظهر أيضا ضرورة التعاون في هذا القطاع مع الشركات في الصناعة الكيميائية لتنفيذ أي اتفاقية للحظر الكامل للأسلحة الكيميائية . ووفدي على يقين من أن اللجنة ستستطيع تحت ادارة السفير هيلتينيوس من السويد ، أن تحقق بروح بناءة الأهداف الموكولة لها في فترة معقولة من الزمن . ومما يبعث على الارتياح فعلا ، أن نرى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يتفقان على تخفيض الأسلحة الكيميائية تدريجيا . وحتى إذا كانت بعض الجوانب مشروطة ، إلا أن التعهدات المعلن عنها تبين أن الدولتين الحائزتين لأهم المخزونات من الأسلحة الكيميائية ، تعترفان بالمسؤولية الواقعة على عاتقهما فيما يتعلق بتدمير هذه المخزونات حتى بلوغ مستويات منخفضة ومتساوية في انتظار إبرام معاهدة تحظر الأسلحة الكيميائية . إن هذا ولا شك عامل حاسم يعطي قوة دافعة

ايجابية للمفاوضات المتعددة الأطراف كما يضمن انضماما جماعيا إلى الاتفاقية المقبلة للأسلحة الكيميائية . وكما سبق أن أعلن وفدي في مؤتمر باريس ، لا تملك السنغال من ناحيتها أسلحة كيميائية وليس في نيتها حيازتها . وعلى أي حال ، ستقدم السنغال إسهامها المتواضع في حدود امكانياتها للإسراع في إبرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية . وبالطبع ، فإن حظر الأسلحة الكيميائية ليس هو الموضوع الوحيد الذي يتسم بأهمية رئيسية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . فالحظر الكامل للتجارب النووية يمثل أيضا بندا ذا أولوية . ومن المؤسف فيما يتعلق بهذا الموضوع على وجه التحديد أن المؤتمر لم يستطع الاتفاق بعد على ولاية للجنة التي ستكلف بدراسة هذه المسألة . ومع ذلك ، لا بد من الاعتراف بالجهود الكبيرة التي بذلها السفير يامادا من اليابان في العام الماضي لمحاولة تحديد ولاية للجنة الخاصة المعنية بالتجارب النووية . ونأمل أن يستطيع السفير دونواكي الذي يواصل نفس المهمة الوصول إلى حل موفق يخرجنا من هذا الطريق المسدود .

ومن ناحية أخرى ، حققت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تقدماً بالانتهاء تقريباً من وضع أنظمة التحقق المتوخاة في معاهدة الحد من التجارب الجوفية والمعاهدة المتعلقة بالتفجيرات النووية للأغراض السلمية . ولكن كان لا بد من الانتظار عشر سنوات بعد التوقيع على هذين الصكين لوضع أنظمة تحقق تثبت على أي حال أن من الممكن ضمان مراعاة حظر التجارب . ويقترح آخرون عقد مؤتمر لتحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية إلى معاهدة للحظر الكامل للتجارب النووية باشراك المجتمع الدولي فيها في نفس الوقت . والأمر يتعلق بلا شك بنهج مثير للاهتمام . فحتى لو لم يكن هناك طريق مختصر في هذا الصدد كما يظن البعض ، إلا أن من المناسب تحديد الشروط اللازمة للتفاوض في هذا الموضوع حتى يتسنى الاستمرار في هذا الطريق على أساس التوافق ، لصياغة نظام يحظى بالثقة والدوام . وعلى أي حال ، فان جميع المسائل المتعددة الأطراف المتعلقة بالتسلح النووي هي من اختصاص مؤتمر نزع السلاح . وبناء عليه ، يرى وفدي أن مؤتمر نزع السلاح لا ينبغي له أن يدخر أي جهد من الآن فصاعداً فيما يتعلق بالمسائل الأساسية ذات الصلة بحظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . ولا بد من الاعتراف بأن مؤتمر نزع السلاح لم يحقق تقدماً حاسماً بشأن هاتين المسألتين الأخيرتين سواء على صعيد المناقشة المنظمة لوقف سباق التسلح النووي أو فيما يتعلق بالتفاوض على مبادىء وتدابير بناء الثقة لنزع السلاح النووي وصياغتها ، وهو أمر لا يمكن فصله بالتأكيد عن مسألة منع انتشار الأسلحة النووية .

يبدو أن المؤتمر الرابع للأطراف المكلفة باستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيعقد قريبا في جنيف ، وستكون مناسبة لإجراء تحليل شامل لجميع العوامل التي يمكن أن تمنح مصداقية للمعاهدة . فضلا عن ذلك ، أثبتت هذه المعاهدة أنها

أداة مفيدة لمكافحة انتشار الأسلحة النووية ، ولهذا السبب يستحق هذا النظام الإبقاء عليه ودعمه . إن الهدف الأساسي للمعاهدة هو تخفيض الأسلحة النووية ثم ازالتها . وبناء عليه ، فإن انتشار تكنولوجيات الانشطار وهو ما حذر منه الكثيرون ، هو أمر يستحق كل الاهتمام . ومن ناحية أخرى ، سوف يستعرض أيضا المؤتمر الرابع لمعاهدة عدم الانتشار ملاحية المعاهدة بعد عام ١٩٩٥ . والسنغال من ناحيتها ، ستشترك في المؤتمر الاستعراضي القادم هذا على أمل أن يكون هناك توافق بشأن ملاحية المعاهدة بعد ١٩٩٥ وهو ما سيكون من شأنه تعزيز عالمية هذا الصك لنزع السلاح لصالح السلم والأمن العالميين . وبالفعل ، فإن وقف وحظر التجارب النووية أمران يمثلان أفضل وسيلة لمكافحة انتشار الأسلحة النووية وخاصة وقد بدأت إجراءات لنزع السلاح النووي بالفعل . وفي انتظار ذلك ، فإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تطلب ضمانات سلبية للأمن في إطار صك دولي أو صيغة قانونية ملزمة لجميع الأطراف . وبالفعل ، فمنذ أن قامت الدول الحائزة لأسلحة نووية بإصدار إعلانات وحيدة الجانب بشأن ضمانات أمن سلبية ، لم يستطع مؤتمر نزع السلاح التوصل إلى ترتيب قانوني بالشكل السليم والواجب ، رغم التوافق الواسع بشأن هذا الموضوع والذي يستند فضلا عن ذلك إلى قواعد القانون الدولي العرفي فيما يتعلق بحظر أي لجوء إلى القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس . وبالتأكيد ، من خلال الإعلانات الخاصة بضمانات الأمن السلبية ، اعترفت الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنه لا يمكن تصور اللجوء إلى مثل هذه الأسلحة إلا في عدد أقل بكثير مما لو تعلق الأمر بأسلحة تقليدية . وعلى أي حال ، نأمل أن يسجل مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بهذه النقطة تطورا إيجابيا من خلال وضع ترتيب أو تدابير ذات طابع دولي ملزم قانونيا .

هناك مشكلة أخرى ليست أقل مدعاة للقلق عن غيرها وهي منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، والتي استمعنا تواً إلى بيانات متعمقة للغاية بشأنها . وبالتأكيد ، في عصر التوابع ، تكون تكنولوجيات الفضاء والخدمات التي توفرها من الدعائم الأساسية للاتصالات والمعلومات ونقل البيانات . وهي أمور هامة في عالم اليوم . ولكن لا يخفى على أحد نظام استغلال الفضاء ينطوي على انتشار حتمي لتقنيات عسكرية على الصعيد الاستراتيجي والتكتيكي في آن واحد . ومع ذلك ، ووفقا للمادة الأولى من معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ ، التي صدقت عليها ١١٠ من الدول ، ينبغي أن يكون استخدام الفضاء لفائدة ومصلحة جميع البلدان أياً كانت مرحلة تطورها كما ينبغي أن يكون هذا الاستخدام أيضا ملكا للإنسانية بأسرها . وبعد سنتين من هذه المعاهدة ، في عام ١٩٦٩ ، وضع الإنسان لأول مرة قدمه على أرض القمر وسجل أن مهمته تعبّر عن إرادة سلم باسم الإنسانية بأسرها . ومنذ ذلك الحين ، سجل اتقان الأسلحة خطوات واسعة أتاحت بالتأكيد ظهور أجيال جديدة من أسلحة يمكن ركزها في الفضاء ، وقد استمعنا إلى وصف لها تواً . ولكن في ميدان مثل ميدان الفضاء ، ينطوي على آمال كبيرة للمجتمع الدولي بأسره ، وعلى وجه خاص على صعيد التقدم العلمي ، فإن العسكرة

المتزايدة المؤدية إلى سباق للتسلح في هذا الميدان ، من شأنها أن تخلق شكلا جديدا من التخاصم بين القوى . ومن الملح اذاً أن تتخذ الجماعة الدولية تدابير فعالة كي لا يصبح الفضاء ميدانا جديدا للمواجهة . وفي هذا الصدد ، تستحق الاقتراحات التي قدمت في مؤتمر نزع السلاح كل اهتمام . وسواء تعلق الأمر بتعزيز اتفاقية التسجيل ، أو بالتحقق من التوابع وحمايتها ، لا سيما التوابع ذات الأغراض العلمية للاستشعار من بعد أو لمراقبة المناخ أو الأرض من بعد ، أي جميع الوسائل التي تستهدف ضمان الأمن المشترك وتعزيز سلامة البيئة الدولية . وأخيرا ، فإن إنشاء وكالة دولية لرصد الفضاء هو أمر من شأنه بالتأكيد الإسهام في التحقق من مراعاة المعاهدات ذات الصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

ساختتم كلمتي بالقول إنه لكي نستفيد من الانفراج الذي نشهده اليوم ، ينبغي لنا أكثر من أي وقت مضى ، مناشدة الارادة السياسية للدول التي لها مسؤوليات خاصة في حفظ السلم والأمن الدوليين وكذلك جميع أعضاء منظومة الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات عاجلة بغية وقف سباق التسلح ، وتلافي مخاطر الحرب ، ومنع استخدام القوة أو التدخل ، حتى ننتقل من عصر تستند فيه علاقات الأمن إلى التخاصم إلى عصر تقوم فيه العلاقات على التعاون والثقة . ولتحقيق ذلك ، ينبغي أن تتوفر معرفة متعمقة بالنظريات والاستراتيجيات العسكرية لكل جانب ، في مناخ من الشفافية ، أو "في العراء" كما يقول خبراء هذا العصر ، لدراسة التناقضات التي تهددنا ومعرفة القدرات الهجومية . ذلك لأنه إذا أريد التغلب على الأفكار المسبقة ، وإزالة الريبة والخوف من التهديد ، ينبغي الاتفاق على مفاهيم للاستراتيجية الدفاعية وعلى حد أدنى من الردع . وغني عن البيان أنه لا يزال هناك الشيء الكثير مما ينبغي القيام به - فالإنسان لا يعيش بالأحلام - لمنع الحروب وجعل العدوان العسكري اختيارا لا يمكن لأي حكومة أن تتصوره في أي مكان بالعالم ، وجعل دور القوات العسكرية في العالم هو حفظ استقلال البلاد وسلامتها الإقليمية . إن ما يحدث اليوم في أوروبا هو أمر مثير ولا شك ، ويعتبر إيذانا بحدوث تغيير جذري في العقليات وفي الرؤية الجغرافية الاستراتيجية . ومع ذلك ، نحن نعلم أن هذه العملية قد بدأت منذ وقت طويل جدا ، منذ وثيقة هلسنكي في ١٩٧٥ ، وتغطي مجالا واسعا بدءا من التعاون الاقتصادي إلى حقوق الإنسان . ولكن مع ذلك ، هل ستقضي هذه الفترة السعيدة التي تتسم بحوار وتعاون بين الشرق والغرب على جميع التوترات التي نجمت هنا وهنالك عن أحداث تاريخية أو سياسية أو اثنية أو دينية أو اجتماعية - اقتصادية؟ نعم إننا نعتقد ذلك لاننا على يقين من أن ذكاء الإنسان اليوم قادر على أن يبني على أنقاض نظام قديم نظاما جديدا أكثر عدلا ورخاء واخاء وتضامنا . ومع ذلك ، فإقامة نظام سلم مستقر ودائم في أوروبا ، وهو ما نرغب فيه من أعماق قلوبنا ، هو أمر لا يمكن فصله عن بقية الكوكب لأن الاختلالات الاستراتيجية في مناطق أخرى يمكن أن يكون لها انعكاسات على الأمن والاستقرار في العالم . ثم إننا نعلم أن الحروب لا تزال تجتاح بعض أنحاء العالم الثالث . بل إننا

نشهد ، وفقا لبعض المصادر ، تزايدا في التسلح النووي في مناطق توتر بين بلدان متجاورة ، وهو ما يطرح مشكلة أمن جديدة ، ناهيك عن المخاطر المتزايدة للانتشار بلا ضابط . ووفقا لنفس هذه المصادر ، هناك انتشار للقذائف التسيارية المزودة بالرؤوس الكيميائية أو النووية كما تنتشر تقنيات الانتاج الخاصة بها . وينبغي إيجاد حلول فعالة في إطار يكون واسعاً بقدر الإمكان لحفظ الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي ، قبل أن تصبح هذه الفرضيات السياسية حقائق واقعة يوما ما .

إن هدف نزع السلاح العالمي ومنع الحرب سواء كانت نووية أو تقليدية ، لا بد أن يسبقه تفاهم متبادل بين الدول ، يقوم على تعاون خلاق في ميادين السياسة والأمن ، والاقتصاد والتجارة ، والبيئة والثقافة ، وحقوق الإنسان والعمل الإنساني ، بما يستجيب للتطلعات الأساسية للشعوب إلى الحرية والكرامة والرفاه . وعلى الصعيد الإقليمي ، ينبغي أيضا المساعدة على تنفيذ تدابير للحد من الاسلحة ، ووقف سباق التسلح ، وإبرام معاهدات لنزع السلاح ، وإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم تكفل زيادة الثقة والاستقرار بين الدول ، وتسوية القضايا الدولية الرئيسية عن طريق التفاوض ، ولا سيما النزاعات الإقليمية في العالم .

وختاما نود أن نؤكد من جديد ، أنه في هذه الفترة من التاريخ ، حيث تتخذ الدول العظمى مبادرات على صعيد نزع السلاح النووي وحظر الأسلحة الكيميائية بقبولها التحقق باعتباره عنصرا أساسيا في أي اتفاق للحد من الأسلحة أو تخفيضها ، من الجلي أننا نبتعد اليوم عن حقائق الحرب الباردة والتوازن الارهابي . وبالطبع ، هذا أفضل .

لقد حان الوقت إذن للتفكير بعمق في هيكل مؤتمر نزع السلاح تحت أنظار العالم الناقدة وفي إطار الموقف الدولي الجديد ، وينبغي لنا بأي ثمن أن نجعله أكثر اتساقا وسلما لفائدة التنمية . إن القضية الحقيقية هي معرفة كيفية حفظ السلم والأمن الدوليين في عصر السلاح المطلق ، أي القنبلة الذرية وأسلحة التدمير الشامل: الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو الاشعاعية . وبالتأكيد ، ينبغي لنا نشدان الأهداف ذات الأولوية لمشكلة نزع السلاح بالخروج عن الطرق التقليدية على نحو ما قال وبحق السفير ازامبويا من البرازيل الذي نشهد جميعا بخبرته وبعد نظره وسعة أفقه وبلاغته الفائقة . فلتصحبه أفضل تمنياتنا في مهامه الجديدة . إن المراد هو التغلب على الاختلافات في وجهات النظر والمصالح المتضاربة ، وتوسيع أسس التفاهم ونُهج توافق الآراء بفضل الحوار والتفاوض وبالتكيف مع التطورات في الموقف الدولي .

وأخيرا ، في الوقت الذي يدخل فيه العالم في عصر المفاوضات من خلال المؤسسات وحيث تتحمل الدولتان العظميان الحائزتان لأهم الترسانات النووية وأكثرها تقدما ، مسؤولية خاصة في ميدان نزع السلاح ، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح ألا يترك هذه الفرصة

السانحة اليوم تفوت . إن الرغبة في خلق الثقة كما قال توا ممثلا الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الموقران - يمكن أن تهيىء مناخاً مؤاتياً لحل المشاكل بصياغة تدابير ملموسة واتفاقات دائمة على نحو مرن وعملي ، بفضل الشفافية في التحقق . إن الجهود المحمودة التي يبذلها كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي لإزالة قذائفهما المتوسطة المدى والأقصر مدى ، وكذلك المفاوضات بشأن تخفيض ٥٠ في المائة من أسلحتهما الاستراتيجية ، ينبغي لكي تكون مثمرة بقدر أكبر ، أن تستند إلى تخفيض ملموس في الترسانات النووية والتقليدية ووقف سباق التسلح . إننا نرى أن هذا هو أفضل الطرق لدعم الاتجاهات الايجابية التي من شأنها التعجيل اليوم بعمليات الحد من الاسلحة وتخفيضها . وفي هذا الصدد يجدر القول إن هناك توان بناء بين المفاوضات الثنائية السوفياتية الامريكية والجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح تحت رعاية الامم المتحدة ، وينبغي أن تكون مكملة ومعززة لبعضها بعضاً لكي تسهم في بناء عالم أكثر أمناً واستقراراً من حيث حفظ السلم على الصعيد العالمي ، مثل العالم الذي نرى بشائره وبوادره اليوم . وجملة القول إن المراد هو الانتصار على الحرب والهمجية من أجل تسليح الجنس البشري ، أي الإنسان ، على نحو أفضل في كفاحه ضد الاختلالات البيئية التي نراها اليوم على كوكبنا ، وفي معركته ضد الفقر والبؤس والامية وفي حربه ضد الجوع والامراض حتى يتغلب على التحديات التي تواجه بقاءه وتنميته .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل السنغال الموقر ، صديقي وزميلي وشقيقي السفير أليون سيني للكلمة الهامة التي ألقاها وكذلك للكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ شخصياً .
(الكلمة الآن بالانكليزية)

أعطي الكلمة الآن لممثل يوغوسلافيا السفير كوسين .

السيد كوسين (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أعرب عن تقديري لكل من السفيرين الموقرين ريتشارد بيرت وديفيد سميث وصديقنا وزميلنا القديم يوري نازاركين للمذكرة الشاملة والموضوعية التي قدموها بصدد حالة المحادثات التي تجريها الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي بشأن نزع السلاح الاستراتيجي والفضائي . ويحدو بي الأمل في أن نحظى بشرف الاستماع اليهم مراراً أكثر في مؤتمرنا . كما أود أن أعرب عن ترحيبي الحار بوجود سيادة السفير جوراج كراليك رئيس وفد جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاتحادية إلى مؤتمر نزع السلاح ، في رحابنا ، وأن أتمنى له كل النجاح في أداء مهمته الجديدة . وبإمكانه الاعتماد على تعاون وفدي التام . كما أغتنم هذه الفرصة أيضاً لأعرب عن امتناني لزميلينا اللذين انقضت

مدتهما ، سفير البرازيل أزامبوجا وسفير جمهورية ألمانيا الاتحادية شتولبناغل واللذين ساهما جل المساهمة في أعمال مؤتمرنا. وأتمنى لهما أطيب الأمنيات في أداء مهامهما الهامة الجديدة .

مع أن مسألة تحسين أداء المؤتمر وتحقيق فعاليته لم تدرج رسمياً في جدول الأعمال ولا في برنامج عمل المؤتمر ، فانني أود على الرغم من ذلك أن أقدم ملاحظات قليلة بصدد هذا الموضوع إذ أن هناك اهتماماً متزايداً بشأنه لدى السعي لايجاد سبل لاستغلال امكانات المؤتمر إلى أقصى حد ممكن .

وقد أشار وفد يوغوسلافيا بعض جوانب هذه المسألة فيما مضى منذ عام ١٩٨٥ . وهدفي اليوم هو أن أحاول أن أخطو خطوة إلى الأمام ، فيما يتصل بتوضيح شتى المفاهيم على الأقل ، إن لم يكن في معالجة هذه المسألة المعقدة .

وغني عن القول أن فعالية نظام معين ليست رهنا بالترتيبات التقنية والتنظيمية ولا بسد أوجه القصور الهيكلية المحتملة فيه . بل بالمواقف السياسية وسلوك العناصر المعنية داخل النظام . ومع ذلك فإن بوسع المؤتمر تحسين فعاليته أو على الأقل صورته بالاستمرار في إعادة تقييم الطريقة التي ينجز بها دوره . ووفدي على يقين بأنه ينبغي علينا حين نعاود التقييم أن ننطلق من فكرة أن المؤتمر هو الهيئة التفاوضية العالمية الوحيدة المتعددة الأطراف ، وأنه لا يستطيع أن يغير أهدافه دون أن يواجه خطر فقدان مبرر وجوده بالذات . ولا ريب في أن المؤتمر لدى قيامه بدوره التفاوضي يقوم بأعمال تحضيرية مكثفة وانه يحدد من خلال هذه العملية مفاهيم الأمن ونزع السلاح ويشكلها . حقاً إن السرعة التي تفضي بها هذه العملية إلى مفاوضات حقيقية تتوقف أحياناً بالتحديد على كيفية تناول المؤتمر لهذه المرحلة التحضيرية من دوره التفاوضي .

وبغية تحقيق توجيه أفضل علينا معالجة مسألة تحسين أداء المؤتمر وتحقيق فعاليته على ثلاث مستويات مختلفة ، على الرغم من تداخل اثنين منهما على الأقل لا سيما لدى التحدث عن الشروط اللازمة لانشاء هيئات فرعية وتمديد ولايتها واشتراك دول غير أعضاء فيها الخ ... .

ويغطي المستوى الأول الجوانب الاجرائية والتقنية البحته لأداء المؤتمر حسب ما وردت في الوثيقة CD/WP.100/Rev.1 . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك المسائل المتعلقة بالوثائق وتحديد الجدول الزمني للمؤتمر وهلم جرا .

ويغطي المستوى الثاني المسائل التي تتصل جزئياً بأحكام النظام الداخلي ، وهي ذات طابع سياسي إلى حد ما . وقد أثارت مجموعة الـ ٧ المسائل المناسبة وقدمت البدائل في الوثيقتين CD/WP/341 و CD/WP.286 . ومن المؤسف أن هاتين الوثيقتين لم تتم مناقشتهما بتعمق كما أهملت الابتكارات التي كان من الممكن أن تتيح المجال للتركيز على المسائل الموضوعية .

وفي هذا السياق ، لا يزال وفد بلادي يعلق أهمية خاصة على النقاط التالية: أولا ، تسهيل الشكليات في اجراءات اتخاذ القرارات بصدد اشتراك الدول غير الاعضاء ، في المؤتمر . ومن الممكن تحقيق ذلك ، على سبيل المثال ، من خلال مجرد قيام دولة غير عضو بالابلاغ عن نيتها في الاشتراك أو حتى من خلال اتخاذ المؤتمر لمبادرة خاصة بدعوة دولة غير عضو للاشتراك في المشاورات .

ثانيا ، زيادة اللجوء إلى إشراك الخبراء العلميين والتقنيين في أعمال المؤتمر . ثالثا ، اتخاذ التدابير للسماح بانشاء هيئات عاملة على أساس منحها ولاية وحيدة عامة بل حتى دون أي ولاية خاصة ، على أن لا يغيب عن بالنا أن المادة ١٢٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح التي تعرض أهداف المؤتمر الاساسية وأن الهيئات العاملة ليست أجهزة مستقلة وإنما هي شكل من أشكال أعمال المؤتمر فقط . رابعاً ، استعراض تنفيذ توافق الآراء في المسائل الاجرائية والتقنية وهلم جرا .

وأما المستوى الثالث المتعلق بتكييف المؤتمر مع التطورات الجديدة في العلاقات الدولية ، فهو أكثر تعقيداً بكثير . ومن الواضح أن هذه المسائل ذات طابع سياسي بارز وتمس جوهر خاصية المؤتمر ودوره وكفاءته كهيئة تفاوضية .

وقد بينت المناقشات التي دارت حتى الآن أننا نفكر جميعاً في ما طرأ من تحسن على العلاقات الدولية ، وفي التقليل من خطر نشوء النزاعات ، وإعادة النظر في مفاهيم هياكل الامن واقامة هياكل جديدة . وفي كثافة مفاوضات نزع السلاح التي لها تأثير عالمي أياً كان المستوى الذي تجري عليه إلى آخره . وهذه الاتجاهات تتيح ظروفاً أكثر مؤاتاة للنماذج والتكامل في المفاوضات المتعددة الأطراف والثنائية والاقليمية ، وتفرض ضرورة اتباع منهج أكثر مرونة وواقعية في أعمالنا . ونذكر بصورة عابرة أن السنوات القليلة الماضية لا سيما عام ١٩٨٩ حدت بنا إلى أن نغير كثيرا من تصورنا لما هو واقعي وما هو غير واقعي ، اذ أن التطورات الاخيرة قد أخذتنا جميعاً على حين غرة حتى أكثر علماء المستقبل جسارة . وعلى الرغم من أننا نشعر جميعاً بقوى دفع وامكانات جديدة ما فتئنا نخلص إلى استنتاجات مختلفة بشأن كيفية تمكن المؤتمر من تحسين فعاليته تبعاً لتغير الظروف .

في رأي وفد بلادي ، لا ينبغي أن يؤدي التكيف إلى تغيير دور المؤتمر التفاوضي ، بحرمانه من حقه في مناقشة مسائل معينة من مسائل نزع السلاح . ولا يمكن أن يقتصر حل أهم المسائل على حل يتم ضمن اطار ثنائي أياً كانت طبيعته . في حين أن التوصل إلى نظام مستقر للأمن لا يمكن إلا أن يكون نتيجة لتعاون دولي واسع النطاق .

ولذلك لا يمكن النظر إلى التكيف إلا كمعزز لدور المؤتمر وكتاكيد على حقه عملياً في معالجة كل مسالة اساسية من مسائل نزع السلاح . ولا يمكن للمؤتمر أن يساهم على نحو كامل في دينامية المفاوضات ، على نطاق واسع إلا بتوفر ظروف كهذه . وعلى هذا الاساس فقط يمكن التوصل إلى نهج متنوع وتدريجي وجدير بالثقة لتناول المسائل المدرجة في جدول الاعمال التي لا تزال تستعصي على نهج المفاوضات المتعددة الاطراف . وهذا يعني أن نأخذ في الحسبان مرحلة المداولات ، وما قبل المفاوضات ، ومراحل أخرى بما في ذلك اعتماد ما يسمى بالتدابير المعروفة باسم تدابير بناء الامن "المتوسطة" و"التبعية" بغية تعزيز المفاوضات ذاتها . وكي نجعل هذا النهج التدريجي ممكناً عوضاً عن نهج "التفاوض ، نعم أم لا" ، وكي لا نقلص دور المؤتمر بحيث يصبح مجرد حانوت للشرشرة . يتعين علينا جميعاً أن نبدأ بتغيير موقفنا وأن نقبل بالمؤتمر في جميع وظائفه .

وبعبارة أخرى ، ليس بوسع المؤتمر أن يعمل وكأنه محفل التفاوض الديمقراطي الموثوق الاوحد ، ولكن تعدد الاطراف هو السبيل الوحيد لنزع حقيقي للسلاح . ولكن من غير الممكن الا يتعدى كونه مجرد ملتقط لفضلات ما يجري على موائد المفاوضات الاخرى . وبعبارة أخرى ينبغي أن يكيف دوره التفاوضي على المدى القصير والمتوسط والطويل مع امكانياته الحقيقية ، دون أن تكون نشاطاته رهناً بوجود هيئات عاملة أو ولايات أو برامج عمل رسمية أو عدم وجودها . والامر كذلك ، ينبغي على المؤتمر أن يستغل ما توفر لديه من امكانيات لتناول جميع المسائل على جميع الاصعدة بصورة موضوعية ، ولمناقشة البرامج والاقتراحات حتى لو كان من الجلي أنها ليست جاهزة للمفاوضات المباشرة نظراً لاختلاف وجهات النظر . وفي التحليل الاخير فإن معالجة كل مسالة معالجة اساسية تمثل ، في الواقع ، مرحلة من مراحل التفاوض ، والتي لا يمكنها أن تغدو في كل مرة ، بالطبع ، مرحلة صياغة . وبالتالي يضطلع المؤتمر بدور اعلامي وتحضيري هام وهذا يعني دوره كحافز في البحث المستمر عن عناصر ومفاهيم مشتركة ينبغي باستمرار توسيع نطاقها وصياغتها في سبيل عقد هذه الاتفاقات . والتكيف إذن ليس فكرة مجردة وإنما هو في المقام الاول تقوية للاستعداد لتناول جميع المسائل المدرجة في جدول الاعمال ، ولتحديث العمل والابتكار على نحو يسمح بالسير إلى الامام بسرعة أكبر في اتجاه هدفنا الاساسي في مفاوضاتنا بشان اتفاقات نزع السلاح .

وفي هذا السياق ينبغي أن نشرع في مناقشة جدول الاعمال على نحو أنشط وأكثر تحديداً ، وأن نقترب به أكثر إلى الهدف الاسمى . كما ينبغي أن ننظر بطريقة أكثر تحديداً في إمكانية إضافة مسائل جديدة ودمج بعض البنود الواردة في جدول الاعمال أو إمكانية اللجوء إلى جدولة لدى تناول مسائل معينة تبعاً لدرجات الاختلاف في وجهات النظر . وعلى هذا المنوال ودون إهمال أي بند يتاح المجال للتركيز على المسائل التي يكون حلها في متناولنا كما هو الحال الآن ، مثلاً ، في اتفاقية الاسلحة الكيميائية . ونظراً لاتساع جدول الاعمال مسبقاً ينبغي أن يلحق كل إضافة تجديد الأولويات الحقيقية لا الرسمية لفترة متوسطة أو قصيرة الأجل على الاقل .

ووفد يوغوسلافيا على استعداد لدراسة جميع الاقتراحات التي قدمت إلى الآن ، على نحو بناء بغية تعزيز عمل المؤتمر مع مراعاة التطورات الراهنة على الصعيدين العالمي والاقليمي . وفضلا عن الاقتراحات التي عرضت في السابق هناك مثلا ، مسألة أمن البلدان غير المنحازة والبلدان النامية التي تستحق اهتماماً خاصاً بما أن وضع اطار النظام الامني الجديد يتم ضمن العالم المتقدم ، ونظراً لأن المؤتمر هو بالتحديد المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف الشامل ينبغي أن يكون البادىء في مناقشات بصدد كل المسائل المتعلقة بالأمن ونزع السلاح كما عليه أن يأتي بالحلول الملائمة .

ويجب أن يستخدم المؤتمر جميع الامكانات المتوفرة لديه بدءاً من الجلسات العامة والهيئات المخصصة ، والاجتماعات غير الرسمية والمشاورات الرئاسية المفتوحة ، ومناقشات هيئات الخبراء ومناقشات الموائد المستديرة العلمية إلى آخره للحفاظ على تبادل موضوعي للآراء . والاقتراحات للسعي عن أسس مشتركة للتفاوض . فاتباع نهج أكثر مرونة بصدد الولاية بموجب البند ١ (حظر التجارب النووية) وقبول الجلسات غير الرسمية للمرة الأولى بشأن البند ٣ في جدول الاعمال ، مثلاً ، يظهر بداية اتباع نهج عملي إلى حد طفيف في أعمال المؤتمر .

وعلى الرغم من أن النهج المبتكر لا يكون جزءاً من هذا الموضوع بالضبط ، فاني أعتقد أن اتباع مثل هذا النهج إزاء مشكلة زيادة عدد الاعضاء قد يكون مجالا يسمح لنا بتحديث المؤتمر وفقا للتغير الطارىء على بنية المجتمع الدولي . وهنا في ذهني فكرة امكانية إعادة تقييم معايير التوازن السياسي مثلا . وبما ان هذه القضية هي قضية سياسية حساسة لا يزال من السابق لأوانه التوصل إلى استنتاجات ملموسة إلا أنها فكرة صائبة وينبغي علينا أن نبدأ التفكير فيها .

وينبغي عدم التوقف عن السعي إلى أفكار جديدة وقضايا جديدة للمناقشة على أي مستوى كان ، وكذلك أن يعاد تقييم اتباع نهج نقدي بصدد الطريقة التي يؤدي فيها المؤتمر بدوره . ويجب أن يظل المؤتمر متأهباً لأي تغير سياسي وأن يسجل ويستغل أي

مناسبة لتوسيع نطاق امكانياته للتفاوض وان يؤكد عل دوره في الظروف الموضوعية لنشاطه . وإذا لم نستطع أن نحقق ما لا بد منه ينبغي أن نحاول على الاقل عمل ما هو ممكن . اي أن نعتاد اتباع نهج الخطوة خطوة والتدريج دون أن تغيب عن بالنا بالطبع الاهداف الحقيقية ، وأية خطوة مهما بلغت من الصغر ستكون بالطبع مساهمة في جعل مؤتمرنا أكثر انسجاماً مع الامكانيات الموسعة لان يصبح حلقة لا غنى عنها في عملية التفاوض .

الرئيس: أشكر ممثل يوغوسلافيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . أعطي الكلمة الآن إلى ممثل رومانيا السيد شيريلا .

السيد شيريلا (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس . اسمحوا لي قبل كل شيء أن أعرب عن مدى سرور وفد رومانيا لتراسكم ببالغ الكفاءة أعمال شهر نيسان/ابريل لمؤتمر نزع . واسمحوا لي كذلك بأن أرحب بالسفير كراليك بوصفه رئيس وفد تشيكوسلوفاكيا .

ولقد سنحت الفرصة لوفدنا خلال الكلمة التي ألقاها في ١٣ شباط/فبراير أمام جلسة المؤتمر العامة ، بأن يقدم الخطوط العامة لموقف رومانيا وأن يعبر عن آماله ولا سيما عن استعداده التام لتقديم الدعم والمساهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق عملية نزع سلاح واسعة النطاق ، تتسم بالاستمرارية والدينامية على جميع المستويات وفي كافة الأوجه . وبفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتموها مع السفيرين السالفين السيد واغنماكرز سفير هولندا والسيد أزيكيوي سفير نيجيريا ، فقد حققنا إلى الآن وضع إطار عمل ملموس يهدف إلى تنفيذ أمر ضروري نتفق جميعاً على ابراز أهميته وهو اجراء المفاوضات لا سيما عقد الاتفاقات وانجاز التدابير اللازمة ذات الطابع العالمي على الصعيد المتعدد الاطراف ، في ميدان نزع السلاح . لقد أوضحت المناقشات والمفاوضات بوجه خاص حقيقة أن المناخ السياسي الأكثر مؤاتاة اليوم يوفر لنا ظروفاً وآمالا ولكنه يفرض كذلك متطلبات ومسؤوليات وجهوداً اضافية ترمي إلى التوصل إلى نتائج هامة في ميدان نزع السلاح ، ولا سيما في اطار مؤتمر جنيف . كما أوضحت المناقشات أيضاً أن المسائل النووية ما زالت تعتبر ذات أولوية في هذا المؤتمر . ويحيط وفدنا علماً ، مع الشعور بالرضى ، بحقيقة أنه قد اتيحت الآن وبفضل الجهود التي بذلها السفير دونواكي بصورة خاصة ، ظروف أكثر مؤاتاة يمكن أن تؤدي إلى حوار أكثر تحديداً بشأن مسألة منع ولاية فعلية للجنة مخصصة لحظر التجارب النووية . ونعرب عن املنا بأن يشهد المؤتمر دون تاخير المرونة وتوافق الآراء اللذين لا بد منهما على الاطلاق للتوصل إلى ولاية متوازنة معقولة تكون قادرة على توفير الظروف اللازمة لاجراء بحث موضوعي وهداف .

وفيما يتعلق بالمسألة الهامة للتحقق في معاهدة بشأن حظر التجارب ، فقد أحرزنا تقدماً كبيراً . فقد قام فريق الخبراء العلميين المخصص ، باستحداث نظام عالمي للتحقق من الظواهر الاهتزازية . ويعرب وفدي عن اغتباطه الخاص نظراً لأن رومانيا تشارك منذ هذه الدورة في الفريق المخصص كما ستستخدم الوسائل التقنية المتوفرة لديها الآن في الاختبار الدولي الشامل الذي سيقدم استنتاجاته في عام ١٩٩١ . ونرى أنه بغية التشجيع على اتخاذ قرارات سياسية أخرى بصدد الاشتراك في تجربة دولية من هذا القبيل ، ينبغي أن نجد السبيل لتوفير مساعدة تقنية أساسية وتعاون دولي مكمل ، لا سيما في المناطق التي لا يوجد فيها تمثيل على نحو واف .

ونرى أنه من الممكن بوجه خاص للمراكز الدولية الأربعة التي أنشئت لاختبار الشبكة العالمية للتحقق من الظواهر الاهتزازية أن تزيد من مراعاتها لهذه الضرورة والامكانية .

استمراراً في سياق الحديث عن نزع السلاح النووي ، فاننا نشترك في شعور الرضى وذلك لأن مناقشات محددة غير رسمية قد بدأت بشأن البندين ٢ و٣ من جدول الأعمال . وعلى غرار العديد من الوفود الأخرى فقد كنا نفضل في الوقت نفسه انشاء أجهزة عمل ومفاوضات بل لجان مخصصة لكلا الموضوعين . وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن سرور وفدي لسماع النبذة الاعلامية التي قدمها في هذه الجلسة العامة كل من رئيسي الوفد السوفياتي والأمريكي في المفاوضات الثنائية بشأن الأسلحة النووية والفضائية . ونحن على يقين من أن جوهر البيانين اللذين قدمهما الوفدان هنا ، سيوفر نقاطاً مرجعية هامة لاجراء مناقشات غير رسمية بصدد البندين ٢ و٣ من جدول أعمال المؤتمر ولأعمال اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، أيضاً . ونكرر الاعراب عن أملنا في أن اقتراب موعد المؤتمر الرابع لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيشجع بذل الجهود ولا سيما تحقيق نتائج في الميدان النووي باكمله ، بما في ذلك ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية . إن اعادة تشكيل اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في وقت مناسب نوعاً ما قد أعطانا الأمل المشروع بانه يمكننا في هذه السنة القيام بعمل جوهري يتوجه إلى الحصول على نتائج ملموسة بصورة خاصة ، وهو أمر يرغب فيه الجميع . ومن المؤسف أن تكون مرحلة الانتقال إلى النظر الموضوعي في هذه المسألة الملحة أكثر فأكثر ، والمثيرة للقلق ، قد أجلت .

اسمحوا لي ، الآن بأن أشير إلى المفاوضات المتعلقة بمشروع اتفاقية لازالة وحظر الأسلحة الكيميائية . فقد أعرب وفدنا في الكلمة التي ألقاها في ١٣ شباط/فبراير أمام جلسة المؤتمر العامة عن استعداد رومانيا السياسي التام بشأن عقد

اتفاقية كهذه على وجه السرعة . واستعدادنا ما زال على حاله ، فاننا ندعو إلى اتفاقية عالمية فعالة تنطوي على نظام تحقق ملائم . ولقد أعلنا بوضوح أن رومانيا لا تملك أسلحة كيميائية وليس لديها أية نية في انتاجها أو حيازتها . فان الولاية المدعمة للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية تحدو بنا إلى التفكير بأن المفاوضات الهادفة إلى ابرام اتفاقية عالمية لحظر هذه الأسلحة هي الآن في الشوط الاخير اذا جاز التعبير . فأوجه التقدم المتعلق بهيكل الاتفاقية المقبلة على وجه التحديد تكتسي في هذا المعنى أهمية كبرى . ونحن نكن بالغ التقدير للجهود الرامية إلى التعمق في البحث في جميع الجوانب ولكننا ، على غرار ما أشار إليه عديد من الوفود الأخرى ، نعتبر أيضاً أن بعض المناقشات والمشاورات والمفاوضات المطولة بشأن جوانب تقنية أو صياغية بحتة قد تصرف انتباهنا عن مسائل موضوعية أساسية ، ينبغي في رأينا ، أن نعالج بطريقة مباشرة في إطار نظرة شاملة مع تجنب حب الانتباه بإفراط على احدى التفاصيل أو غيرها . ونحن نولي ما استحق من التقدير للمساهمة الحازمة لرئيس اللجنة المخصصة السفير هيلتينيوس ، وذلك لتعزيزه للأعمال الموضوعية الرامية إلى توضيح المسائل "الحساسة" ، بغية تمهيد السبيل لوضع صيغة نهائية لنص الاتفاقية .

وهناك مشكلة تتردد غالباً في المناقشات والمفاوضات هي مشكلة الصبغة العالمية للاتفاقية المقبلة . ونعتبر أن إشراك عدد أكبر فأكبر من البلدان في عملية المفاوضات وتحقيق توافق الآراء لدى اعتماد نص الاتفاقية النهائي ، هما من ضمن الظروف المشجعة لتحقيق هذا الاشتراط المشروع للعالمية . ورومانيا مستعدة لأن توقع بنفسها منذ البدء بوصفها طرفاً أصلياً في اتفاقية تكون نتيجة لمثل تلك العملية .

وختاماً ، فقد أحاط وفدنا علماً بكل اهتمام بالتعليقات والآراء التي وردت هنا والرامية إلى تكميل بل حتى إعادة النظر في الأسس التي تقوم عليها نشاطات مؤتمر نزع السلاح . وكما أشار السفير سوجكا هنا فإن بواعث القلق المشروعة لا ينبغي أن تُضع الأعمال الموضوعية في المرتبة الثانية أي انجاز ولاية المؤتمر التفاوضية . وقد ركز السفير هيلتينيوس مؤخراً هنا وبكل صواب على أنه في نهاية المطاف ، فإن الشرط الأساسي للتفاوض والتوصل إلى اتفاقات وتدابير فعالة لنزع السلاح كان ولا يزال هو الارادة السياسية . ونحن نعرب عن أملنا بل يقيننا بأن هذه الارادة ستسود أكثر فأكثر على أعمالنا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل رومانيا الموقر ، الدكتور شيريلا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة .

(الكلمة الآن بالانكليزية)

أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا السيد جيزووسكي .

السيد جيزووسكي (بولندا): لقد سنحت لنا الفرصة مسبقاً لتهنئة وفدكم لتوليه رئاسة مؤتمر نزع السلاح ، إلا انني أود مرة أخرى أن أتمنى لكم كل النجاح لانجاز المهام الملقاة على عاتقكم . اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن شكرنا للسفراء ريتشارد بيرت ، وديفيد سميث ويوري نازاركين للمعلومات القيمة التي قدموها في هذه المرحلة من الاعمال بصدد المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، التي لها أهمية كبيرة في نزع السلاح عامة ، وفي مؤتمر نزع السلاح خاصة . كما أود أن أرحب أيضاً بالسفير جوراج كراليك من تشيكوسلوفاكيا بين أظهرنا وأن أقدم له تأكيدنا بالتعاون التام معه ومع فده .

تتعلق الكلمة التي ألقيها اليوم أمام المؤتمر ، بتقديم ورقة عمل عن بيانات تخص بولندا وتتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية التي وزعت اليوم بوصفها الوثيقة CD/985 . وقد قدمت البيانات التي تعكس الوضع في بولندا كما هو عليه في نهاية عام ١٩٨٩ ، طوعاً من قبل الهيئات والمؤسسات المعنية في بولندا وفقا للشكل الذي اقترح في الوثيقة CD/828 ، في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٨ التي قدمتها جمهورية ألمانيا الاتحادية . فالتفاصيل عن المواد الكيميائية التي يجري انتاجها أو تجهيزها أو استهلاكها في بولندا تُقدم طبقا للقائمة المتفق عليها مؤقتاً الواردة في الوثيقة CD/952 المؤرخة في ١٨ آب/أغسطس عام ١٩٨٩ . وهي ترتكز على الحدود التالية: الجدول ١: ١٠٠ غرام في السنة ، والجدول ٢: طن واحد في السنة ، والجدول ٣: ٣٠ طن في السنة .

واذ تقدم بولندا البيانات فإنها ترغب في الانضمام إلى عدد كبير من الدول التي سبق لها تقديم معلومات كهذه ، مشاطرة إياها الرأي حول أهمية تبادل البيانات على الصعيد المتعدد الأطراف ، بالنسبة لمفاوضاتنا . ونعتقد أن تجميع البيانات ذات الصلة بالاتفاقية من جميع المشتركين في المفاوضات سيسمح بايجاد الحلول للقضايا المعلقة . وفي الوقت نفسه فإن توفير بيانات كهذه قبل التوقيع على الاتفاقية يشكل جزءاً من مجموعة من تدابير بناء الثقة المتخذة لدعمها .

ومن البديهي والمؤكد أنه يمكن احراز التقدم في المفاوضات على نحو أسهل وأسرع إذا دارت على أساس توفر معلومات على نطاق واسع وشامل إلى أقصى حد ممكن بشأن مخزونات الأسلحة الكيميائية القائمة ومن يملكها ، وبيانات أخرى ذات صلة بالاتفاقية على حد سواء . وتمكننا تلك المعلومات من التنبؤ بصورة أفضل بالمتطلبات اللازمة لعملية تنفيذ الاتفاقية في المستقبل ومن وضع آليات تحقق ملائمة بصورة فعالة ودقيقة ، ومن تحديد شكل المنظمة في المستقبل . فالانفتاح والثقة المتبادلة لا سيما بين الدول التي هي طرف مباشر في المفاوضات ، سواء كانت عضواً في المؤتمر

أم لم تكن ، لا تخلق جواً مواتياً فحسب بل توفر ، كذلك ، دلالة أساسية على التزام حقيقي بانجاز أعمالنا بشأن الاتفاقية ، وتساهم في جعلها ذات طابع عالمي . ولذلك ندعو دولاً أخرى للانضمام إلينا في هذا التبادل الطوعي للبيانات ، في أقرب وقت ممكن .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لابداء بعض الملاحظات بصدد الوضع الراهن للمفاوضات الخاصة بالاتفاقية . فقد تردد على سمعنا في بيانات عديدة خصصت للأسلحة النووية خلال دورة الربيع ، بأن عام ١٩٩٠ ينبغي أن يكون حاسماً إزاء مساعينا . ونحن نشاطر هذا الرأي . وعلاوة على ذلك نعتبر أن هناك أسسا متينة يقام هذا التأكيد عليها . ومرد ذلك ليس هو الجو المواتي الذي أتاحه المؤتمران المعقودان في باريس وفي كانبيرا ، ومسار المحادثات الامريكية ـ السوفياتية الايجابي في هذا الميدان . وفي المقام الاول فان تكليل جهودنا بالنجاح التام هو نتيجة للتقدم المحرز والمواد التي تم تجميعها خلال أعوام طويلة من المفاوضات .

وتؤكد النتائج التي حققتها اللجنة حتى الآن خلال دورة هذا العام تحت رئاسة السفير هيلتينيوس البارع على أن التقدم ممكن حتى فيما يتعلق بأكثر القضايا تعقيداً شرط أن يبدي جميع الأطراف أقصى الاستعداد والمرونة بغية التوصل إلى توافق للآراء . ويدور في خاطري ، بصورة خاصة تقدم العمل بهدف تدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق انتاج الأسلحة الكيميائية . وفي الوقت نفسه فان ذلك مجرد مثال ايجابي آخر على التأثير المواتي للتطورات في المجال الثنائي على المفاوضات المتعددة الأطراف . ومع ذلك فإن مجمل الحديث هو أن استعداد جميع الأطراف في المفاوضات لسعي مشترك للتوصل إلى حل يرضي الجميع بشأن مشكلة معقدة وصعبة إلى هذا الحد ، قد ساهم في النتائج النهائية .

وفضلا عن ذلك فإن هناك آفاقاً جديدة قد انبثقت للشروع بمناقشات ملموسة وجدية بدرجة أكثر بشأن لجان التحقق المخصصة . وفي اعتقادنا أن وضع وسيلة تحقق مناسبة ينبغي أن يتم مع مراعاة بواعث القلق المشروعة لوفود عديدة على صلة بما يسمى "مشكلة القدرة" . وبالاضافة إلى الجهود التي بذلها رئيس اللجنة للدفع إلى الامام بأعمالنا بشأن الشكل النهائي للتفتيش بالتحدي الذي تم سابقاً بادارة السفير موريل المتسمة بالكفاءة ، هناك أمل عزيز بأن يوضع أخيرا النموذج العام للتحقق في الاتفاقية المقبلة . فمن شأن اتفاق لتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق انتاج الأسلحة الكيميائية وكذلك استكمال نموذج تحقق عام أن يخلق ظروفاً مواتية لحل قضايا صعبة أخرى لا تزال محط جدل كبير . ويبدو في هذه المرحلة أن الاستفادة من مزايا مؤسسة "أصدقاء الرئيس" هي أكثر أشكال العمل فعالية اذ تسمح بالتركيز على تقريب وجهات النظر المختلفة للوفود التي تعلق أهمية خاصة على مسائل محددة . ويبدو لي أن من المرغوب فيه استخدام أفرقة رسمية أو غير رسمية أصغر ، على نطاق أوسع ، يكون

بامكانها إعداد وتقديم اقتراحات إلى اللجنة بشأن المسائل المعلقة . ونأمل أن يأتي هذا الأسلوب في العمل بنتائج طيبة . كما نعرب عن تقديرنا أيضا للمناقشة المستفيضة التي أدارها رئيس اللجنة حول موضوع ما يسمى ب "الأمن غير المنقوص" فقد سمحت لنا بالنظر في عديد من الأوجه السياسية للاتفاقية في جو يتسم بالاتساع ، لا سيما ترابطها وتفاعلها . ولا شك بأنه ينبغي أن نأخذ في الحسبان هذا النطاق الأوسع لدى البحث عن حلول .

وسيشارف الجزء الأول من دورة عام ١٩٩٠ على نهايته . ونتيجة للنهج الجديد الذي اتبعه رئيس اللجنة فقد خطونا خطوات أخرى إلى الأمام في الطريق المؤدي إلى الاتفاقية . ونحن نقترب من هذه اللحظة في المفاوضات حيث يتوجب فيها على كل مشارك أن ينعم النظر في الشوط الذي قطعناه والشوط الذي ما زال أمامنا في سياق المصالح المباشرة للدولة التي يمثلها . وأن الحقوق والواجبات التي حددت بشكل دقيق أكثر فأكثر في مشروع الاتفاقية تتطلب تحليلاً موضوعياً من وجهة نظر تطابقها مع المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية لكل بلد معين .

ونظراً لأن بولندا بلد لا يجوز ولا ينوي حيازة أسلحة كيميائية ، فمن الطبيعي ألا تقف من قضايا كترتيب التدمير ، والأمن غير المنقوص ، وآليات التحقق وما إلى ذلك نفس الموقف الذي يقفه حائزو الأسلحة الكيميائية . وسيكون نهجنا إزاء مفاوضات بشأن هذه القضايا أكثر اتساماً بطابع عام وغير مباشر ، في حين أن هذه القضايا هي ذات أهمية مباشرة وخاصة بالنسبة إليهم . ومن جهة أخرى سنولي اهتماماً خاصاً للمفاوضات بشأن قضايا من مثل التحقق من الصناعة الكيميائية أو تقديم المساعدة أو التعاون . وسيترتب على بولندا درجة مختلفة من الالتزامات نظراً لمشاركتنا في الاتفاقية بالمقارنة بالدول "ذات القدرات في مجال الأسلحة الكيميائية" .

وفي الوقت نفسه ستزداد المصالح العالمية والاقليمية والفردية وضوحا . وسيتعين علينا تحديدها في الوقت المناسب وتصنيفها وايجاد الحلول التوفيقية الملائمة . وفي رأينا أن المرحلة المتقدمة من المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تستوجب الآن نهجاً مختلفاً يتيح على نحو أكثر دقة وواقعية فرصاً لتحديد المصالح العامة أي العالمية ، والمصالح الخاصة أي الاقليمية ، والمصالح الفردية . وينبغي أن نهدف إلى انشاء آلية للاتفاقية المقبلة تكفل توازناً مناسباً بين الحقوق والواجبات .

<u>الرئيس</u>: أشكر ممثل بولندا للتصريح البالغ الأهمية الذي أدلى به وللكلمات اللطيفة التي وجهها للرئيس . وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين اليوم .

هل يود اي ممثل آخر أن يلقي كلمة؟ نظرا لعدم وجود من يرغب في ذلك أود الآن أن أعلق الجلسة العامة وأن أدعو إلى جلسة غير رسمية للنظر في طلبين للاشتراك في أعماله .

علقت الجلسة في الساعة ١٢/٤٠ واستؤنفت في الساعة ١٢/٤٣

الرئيس: نستأنف الآن الجلسة العامة ٥٥٣ لمؤتمر نزع السلاح . وسيقوم المؤتمر الآن باتخاذ قرار بشأن المذكرة التي قدمها الرئيس والتي عممتها الامانة في الوثيقة CD/WP.384 بشأن طلب دولتين من الدول غير الاعضاء الاشتراك في أعمالنا . لا أرى أي اعتراض .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: في سياق القرار الذي اتخذناه للتو ، أود أن الفت النظر إلى أن التصريح الذي أدلى به رئيس المؤتمر في الجلسة العامة ٥٣٤ المستأنفة ، ينطبق كذلك على الطلبين اللذين نظرنا فيهما اليوم .

وأود أن أنتقل الآن إلى موضوع آخر . لقد عممت الامانة اليوم جدولا زمنياً موجزاً للاجتماعات التي ستعقد في أوائل الاسبوع المقبل قبل اختتام الجزء الاول من الدورة . وكالعادة فإن الجدول الزمني ذو طابع ارشادي ويمكن تغييره حسب الضرورة . هل لي أن أعتبر أن الورقة الرسمية تلاقي القبول؟

وقد تقرر ذلك .

قبل رفع هذه الجلسة العامة أود أن أعلن أمرين . أود قبل كل شيء أن أذكر جميع الوفود بوجود فيلم فيديو عن تفتيش اختباري وطني بالتحدي أجرته المملكة المتحدة سيعرض في القاعة ٥ في الساعة ١٥/٠٠ من بعد ظهر اليوم . كما أود أن الفت الانتباه إلى أن المؤتمر سيعقد غداً في الساعة ١٥/٠٠ في قاعة المؤتمر هذه مشاورات مفتوحة غير رسمية مع توفير خدمات تكبير الصوت بشأن تحسين أداء وفعالية المؤتمر . وفي هذا السياق لقد بلغني أن هناك مجموعة من الاقتراحات التي طلبت من الامانة في هذا الموضوع ستوضع في صناديق بريد الوفود غداً ظهراً . ونحن نتطلع إلى عقد جلسة مشاورات مفتوحة غير رسمية مثمرة ومعقولة غداً بعد الظهر .

ولم يتبقى لدي أي عمل اليوم . وأود الآن أن أرفع هذه الجلسة العامة . وستعقد يوم الثلاثاء ٢٤ نيسان/ابريل ، الساعة ١٠/٠٠ الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح وهي آخر جلسة من جلسات الجزء الاول للدورة السنوية .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥